Mixed Migration Centre

الأطفال والشباب المهاجرون والمهجَّرون في تونس:

الخصائص والمسارات والحماية والاحتياجات

بحث مركز الهجرة المختلطة - مايو 2021

Mixed Migration Centre

Save the Children

حقوق الصورة:
© UNHCR/Peter Horton

شكر وتقدير

كتابة وبحث: آنا ماريا مورفي تيكسدور وفلانيري ديون

مراجعة: د.أيلا بونفيجليو، وروبرتو فورين، وجين لينكار، وجيم فان مورسيل، وسمر عبود، وإليزابيث واردل، ونورهان عبد العزيز

الشكل والتصميم: سايمون بيجلر وزياد الحِمدي

تحرير النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية: بيتر ماكنزي

الترجمة العربية: سونيا هاشيشا

مراجعة وتحرير الترجمة العربية: أميرة مركوس

شكر خاص: إلى إيمان عواني، وتيو فيكاريلي، وعزيز دبوسي، وجيم فان مورسيل، وفلانيري ديون لجمع البيانات، وإلى فريق مبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة لـ MMC\4Mi بالكامل في تونس لتنفيذ (4Mi)

صدر هذا المنشور بتكليف من منظمة Save the Children (STC) International محتوياتها هي مسؤولية MMC وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر (STC).

الاقتباس المقترح: مركز الهجرة المختلطة (2021). الأطفال والشباب المهاجرون والمهجَّرون في تونس: مركز الهجرة المختلطة، شمال إفريقيا. متاح على :
https://mixedmigration.org/resource/migrating-and-displaced-children-and-youth-in-tunisia/

عن مركز الهجرة المختلطة MMC

يعد مركز الهجرة المختلطة (MMC) مصدرًا رائدًا للبيانات المستقلة وعالية الجودة والبحث والتحليل والخبرة في مجال الهجرة المختلطة. ويهدف إلى زيادة فهم الهجرة المختلطة، للتأثير بشكل إيجابي على سياسات الهجرة العالمية والإقليمية، وإثراء استجابات الحماية القائمة على الأدلة للأشخاص المتنقلين، وتحفيز التفكير في المناقشات العامة والسياسات المتعلقة بالهجرة المختلطة. ينصب تركيز المركز على حقوق الإنسان والحماية لجميع الأشخاص المتنقلين، مع التركيز المتزايد على الأطفال والشباب أثناء التنقل.

مركز الهجرة المختلطة هو شبكة عالمية تضم ستة محاور إقليمية (آسيا وشرق إفريقيا واليمن وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال إفريقيا وغرب إفريقيا) ووحدة مركزية في جنيف. وهو جزء من ويتم إدارته من المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) في حين أن ارتباط المركز المؤسسي بالمجلس الدنماركي للاجئين يضمن أن يرتكز عمله على الواقع العملي، فإنه يعمل كمصدر مستقل للبيانات والبحث والتحليل وتطوير السياسات بشأن الهجرة المختلطة لواضعي السياسات والممارسين والصحفيين والقطاع الإنساني الأوسع. إن موقف MMC لا يعكس بالضرورة موقف DRC. لمزيد من المعلومات حول MMC قم بزيارة موقعنا على الإنترنت:
www.mixedmigration.org

عن Save the Children

تؤمن منظمة Save the Children أن كل طفل يستحق مستقبلًا. في جميع أنحاء العالم، نعمل كل يوم لمنح الأطفال بداية صحية في الحياة، وفرصة التعلم و الحماية من الأذى. عندما تضرب الأزمة والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر، فنحن دائمًا من بين أوائل المستجيبين وآخر من يغادر.

نحن نضمن تلبية احتياجات الأطفال الفريدة ونضمن أن تسمع أصواتهم. نقدم نتائج دائمة للملايين من الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يصعب الوصول إليهم. نحن نفعل كل ما يتطلبه الأمر للأطفال - كل يوم وفي أوقات الأزمات - لنغير حياتهم والمستقبل الذي نشاركه.

savethechildren.net

مدعوم من:

Save the Children | Co-funded by the European Union | MINISTERO DELL'INTERNO | RDPP | DRC DANISH REFUGEE COUNCIL

جدول المحتويات

شكر وتقدير 3
التعريفات 6
النتائج الرئيسية 7
المقدّمة 9
المنهجية 11
جمع البيانات وأخذ العينات 11
تحليل البيانات 12
صلاحية البيانات وحدودها 13
الأخلاقيات الخاصة بجمع البيانات وضمانات الحماية 13
النتائج 14
1. خصائص الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس 14
الجنسية 14
العمر والجنس 14
2. الدوافع 16
العنف وانتهاكات الحقوق 16
الفرص التعليمية 17
الفرص الاقتصادية 17
تطلعات الأطفال 17
دوافع أخرى 17
3. مسارات الهجرة المختلطة للأطفال والشباب 18
وسائل النقل 18
التنقل عبر دول مختلفة إلى تونس 19
تطلعات المضي قدما في رحلة الهجرة 19
الحماية والحقوق على إمتداد الرحلة 20
4. تجارب الأطفال والشباب اللاجئين والمهاجرين في تونس 21
أنماط الاستقرار 21
الوصول إلى رعاية للطفل 22
الوصول إلى فرص العمل 22
الوصول إلى التعليم 23
5.التعرض لانتهاكات الحماية في تونس 24
انتهاكات الحماية حسب المنطقة في تونس 26
التحرش والعنف الجسدي 26
الاعتداء والاستغلال الجنسي 26
التسول والعمل القسري 26
العزلة والإدماج 26
6.الوصول إلى المساعدات 28
الختام 32
التوصيات 33
السلطات التونسية 33
السلطات القنصلية 33
المنظمات الدولية والمجتمع المدني المحلي 33
الباحثون 34
الجهات المانحة 34
الملحق أ: الوحدات التكميلية لآلية مراقبة الهجرة المختلطة (4Mi) 35
الملحق ب: قائمة الجهات الفاعلة المشاركة 36

قائمة الأشكال والجداول

الجدول 1. المخطط الخاص بأخذ العينات الكمية والنوعية 12
الشكل 1: مقدمو الرعاية للأطفال والشباب المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس المشاركين في الاستبيان 10
الشكل 2: عدد الأطفال المسجلين كلاجئين أو طالبي لجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس 11
الشكل 3: حدد أعمار جميع أطفالك 15
الشكل 4: ما أسباب تركك لبلدك الأصلي؟ 16
الشكل 5: ما هي وسائل النقل التي استخدمتها أثناء رحلتك؟ 18
الشكل 7: كيف أثر السفر وأنت شاب على المكان الذي قررت البقاء فيه في تونس؟ 21
الشكل 8. ما هي المخاطر التي يواجهها [ولد / بنت] اللاجئون والمهاجرون في تونس؟ 24
الشكل 9. ما هي المخاطر التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون الشباب [ذكور/ إناث] في تونس؟ 25
الشكل 10. ما نوع المساعدات التي تحتاجها؟ 28
الشكل 11. إلى أي مدى تُوافق على عبارة «الدعم المقدم للاجئين والمهاجرين الذين يسافرون برفقة أطفال في تونس كافٍ»؟ 29
الشكل 12. هل تلقّى الأطفال تحت رعايتك أيًا من أشكال المساعدة التالية؟ 29
الشكل 13: إلى أي مدى توافق على عبارة «الدعم المقدم للاجئين والمهاجرين الشباب في تونس كافٍ»؟ 30

التعريفات

الأطفال: 0-17 سنة
الشباب: 18-25 سنة

تُعرِّف منظمة Save the Children الأطفال المهاجرين والمهجَّرين على أنهم "الأطفال الذين يتنقلون لأسباب متنوعة، طوعا أو كرها، داخل البلدان أو فيما بينها، برفقة أو بدون والديهم أو أي من مقدمي الرعاية الأساسيين الآخرين، والذين يمكن لتنقلهم أن يتيح لهم فرصا بقدر ما يمكنه أن يعرضهم لخطر (أو لزيادة خطر) الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي والاعتداء والإهمال والعنف".

ينضوي تحت هذا المصطلح العام عدد من فئات الأطفال المعنيين في الهجرة المختلطة لتسليط الضوء على احتياجاتهم المشتركة فيما يتعلق بحمايتهم، ويشمل هذا المصطلح ما يلي: الأطفال الذين يتم الاتجار بهم، الأطفال الذين يهاجرون (على سبيل المثال: سعيا وراء فرص حياة أفضل أو بحثا عن فرص عمل أو تعليم أو هربا من العنف الأطفال النازحين بسبب الصراعات أو الكوارث الطبيعية بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص المعنيين، أطفال البدو الرحل وأطفال المسافرين (بما في ذلك أطفال الغجر) والأطفال المولودين لأبوين مهاجرين في بلدان العبور أو بلدان المقصد.

الوضع الخاص برعاية الأطفال المهاجرين والمهجّرين

الأطفال غير المصحوبين بذويهم (ويُسمّون أيضا القصر غير المصحوبين) هم أولئك الذين افترقوا عن كلا الوالدين أو عن مقدمي الرعاية القانونيين أو الأساسيين السابقين والأقارب الآخرين. وعادة ما يكون هؤلاء الأطفال إما برفقة أشخاص راشدين لا تربطهم بهم صلة قرابة وليسوا مسؤولين بموجب القانون أو العرف عن رعايتهم، أو دون رعاية من أشخاص راشدين. قد يكون هؤلاء الأطفال برفقة أطفال آخرين قد تربطهم أو لا تربطهم بهم صلة قرابة .

الأطفال المنفصلون عن ذويهم هم أولئك الذين ليسوا مع والديهم أو مع مقدمي الرعاية الأساسيين القانونيين أو العرفيين السابقين، ولكنهم برفقة الأقارب أو أفراد من الأسرة الموسعة أو غيرهم من الأشخاص الذين لديهم مسؤولية عرفية عن رعايتهم (يتم تحديدهم حسب السياق) أو يتم إيداعهم في مؤسسة رعاية بديلة تشرف عليها الحكومة.

مقدم الرعاية هو الشخص الذي يوفر الرعاية والحماية وهو الذي يشرف على الطفل بشكل يومي. وهذا لا يعني بالضرورة أن لديه مسؤولية قانونية. إذ يجب أن تكون لدى الطفل جهة/ شخص ما يقدم له رعايته اليومية باستمرار متى كان ذلك ممكنا. مقدم الرعاية العرفي هو شخص يقبله المجتمع المحلي، إما بموجب التقاليد أو بموجب الممارسات الشائعة، لتوفير الرعاية والحماية والإشراف على الطفل يوميا.

تشير **الهجرة المختلطة** إلى حركات تنقل الأشخاص عبر الحدود والتي تتضمن حركات تنقل اللاجئين الفارين من الاضطهاد والنزاعات وضحايا الاتجار بالبشر والأشخاص الذين يبحثون عن حياة وفرص أفضل. راجع التعريف الكامل الذي وضعه مركز الهجرة المختلطة للهجرة المختلطة وللمصطلحات المرتبطة بها هنا.

المصدر:
Save the Children "استراتيجية حماية الطفل 2013-2015: من أجل جعل العالم مكانًا آمنًا للأطفال".

مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (2013) مجموعة أدوات الرعاية البديلة في حالات الطوارئ، نشرت من قبل Save the Children بالنيابة عن. مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

مركز الهجرة المختلطة. فهم المركز واستخدامه لمصطلح الهجرة المختلطة. متاح على الموقع التالي:
https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2020/07/terminology_MMC-en-fr.pdf

النتائج الرئيسية

تُعتبر البيانات والبحوث بشأن الهجرة المختلطة في تونس محدودة، وهناك ندرة في المعلومات المتعلقة بتجارب الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين بصورة خاصة. ولهذه الدراسة ثلاثة أهداف رئيسية: إذ تسعى إلى دراسة خصائص الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس ومساراتهم وأوجه ضعفهم . وتتضمن النتائج الرئيسية للدراسة، الموضحة بمزيد من التفصيل في التقرير، ما يلي:

غالبا ما يستهدف مقدمو الخدمات في تونس الأطفال والشباب المهاجرين من بلدان شمال إفريقيا الأخرى ومن بلدان الشرق الأوسط بدرجة أقل من أولئك القادمين من البلدان الناطقة بالفرنسية والعربية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، على الرغم من أن جميعهم يحتاجون إلى المساعدة. وغالبا ما تستهدف برامج البحث والمساعدة القائمة اللاجئين والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس. ويسلط هذا التقرير الضوء كذلك على الاحتياجات الخاصة بمقدمي الرعاية والأطفال المصحوبين بذويهم من ليبيا وسوريا. إذ تشمل احتياجات المساعدة الرئيسية خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لأولئك الذين تعرضوا للعنف الجسدي وعانوا من انعدام الأمن على امتداد المسار إلى تونس وداخلها.

كثيرا ما تكون تونس وجهة مؤقتة لهؤلاء. إذ دفعت فرص العمل المحدودة في تونس ومحدودية كل من الاندماج وخدمات الدعم داخل المجتمعات المحلية العديد من الطلاب الأجانب الذين شملهم الاستبيان إلى التطلع إلى المضي قدما نحو وجهات أخرى. ولقد أعرب العديد من مقدمي الرعاية الذين شاركوا في الاستبيان والذين وصلوا إلى تونس لتصورهم أنها بلد آمن نسبيا داخل المنطقة عن رغبتهم في المضي قدما في ضوء كل من المخاطر المتصوَّرة داخل البلاد ولتطلعهم إلى ضمان مستقبل أفضل لأطفالهم.

يقدم التحليل القائم على المسارات فهما أفضل لخصائص هذه الفئات وللمشاغل المتعلقة بحماية الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس. فعلى سبيل المثال، بينما يصل الطلاب الشباب ومقدمو الرعاية القادمون من غرب إفريقيا وسوريا إلى تونس عبر رحلات قصيرة ومباشرة بالطائرة، يميل مقدمو الرعاية القادمون من شرق إفريقيا وأولئك الفارين من الحروب والنزاعات في بلدان مثل الكاميرون ونيجيريا إلى اتخاذ مسارات برية أطول وأكثر خطورة. ويواجه القادمون برّا مخاطر محددة، فقد سلط الضوء 97% من مقدمي الرعاية و93% من الشباب المشاركين في الاستبيان بين يوليو\جوان 2020 وفبراير\فيفري 2021 على مخاطر العبور عبر ليبيا. واعتبر أكثر من خُمسي مقدمي الرعاية وأقل بقليل من نصف الشباب الذين عبروا عبر الجزائر أنها الدولة الأشد خطورة على امتداد مسارهم.

يُنظر إلى تونس على أنها بلد يتمتع بأمان نسبي في شمال إفريقيا للأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين. ولقد أفاد مقدمو الرعاية والشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم أنهم انتقلوا من ليبيا إلى تونس بحثا عن السلامة والحماية. ولقد اعتبر ما نسبته 5% من الشباب و6% من مقدمي الرعاية فقط من المشاركين في الاستبيان الخاص بمبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة (4Mi) بأن تونس المكان الأشد خطورة على امتداد رحلتهم. وقد يرجع هذا التصور للأمان النسبي إلى تعرض المهاجرين سابقا لجملة من المخاطر والصدمات على امتداد رحلاتهم. ومع ذلك، لا يزال غالبية مقدمي الرعاية والشباب يذكرون وجود بعض المخاطر داخل تونس.

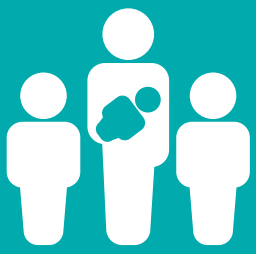

توجد ثغرات في إمكانية الحصول على المساعدة. فقد لاحظ جزء كبير من مقدمي الرعاية المشاركين في الاستبيان (30 من 73) أنهم لم يتلقوا أي شكل من أشكال المساعدة للطفل الذي برعايتهم في تونس. وأشار غالبية الشباب الذين شملهم الاستبيان وجميع مقدمي الرعاية باستثناء واحد منهم أنهم كانوا لا يزالون بحاجة إلى المساعدة أثناء جمع البيانات. وشملت الاحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها المساعدات النقدية والمساعدات الطبية والمأوى. كما شدد جزء كبير من مقدمي الرعاية على ضرورة توفير فضاءات آمنة للنساء والأطفال. ولقد تم تحديد بعض بلدان المنشأ لمقدمي الرعاية للاجئين والمهاجرين من خلال شبكات المهاجرين التابعة لمبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة 4Mi، فقد كان من بينهم النيجيريون والإريتريون والصوماليون. ولكنّ ذلك كان أقل وضوحا بالنسبة إلى مقدمي الخدمات مما يشير إلى وجود فجوة محتملة في تغطية المساعدات.

المقدّمة

توجد بيانات ومواد بحثية محدودة حول الهجرة المختلطة في تونس ولاسيما تلك التي تتناول بالتفصيل تجارب الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين، والتي تتضمن جملة من المعطيات من قبيل السن والجنس وخصائص وضع الرعاية ودوافع الهجرة ومساراتها والنوايا المتعلقة بالهجرة واحتياجات هؤلاء أثناء وجودهم في تونس. ويعتبر الافتقار إلى بيانات منهجية حول الشباب والسكان المتنقلين من أهم الثغرات في مجال المساعدة التي تستهدف هذه الفئة من السكان وذلك بحكم طبيعتها التي يصعب الوصول إليها. ويتطلب ذلك الاستثمار في مجال حماية الطفل وفي آليات إحالة الاحتياجات الأساسية إلى الشركاء في المساعدة.

كثيرا ما تركز الدراسات القائمة، التي تعوّل بشكل كبير على جهات الاتصال المستفيدين لدى مقدمي الخدمات، على تجارب أولئك الذين يتلقون بالفعل المساعدة والذين يمكن اعتبارهم «في النظام». ولا تزال هناك ثغرات في المعلومات الأساسية المتعلقة بالأطفال والشباب الذين يوجدون في أوضاع غير نظامية والذين يفتقرون إلى المعلومات وإلى إمكانية الوصول إلى المنظمات التي تقدم المساعدة. تسعى هذه الدراسة، التي تم إجراؤها بدعم وتوجيه من منظمة Save the Children الدولية، إلى سد هذه الثغرات وتوفير بيانات عملية لإبلاغ برامج الهجرة المختلطة وعمليات المناصرة. ولهذه الدراسة أهداف رئيسية ثلاثة هي:

1. فهم أفضل لخصائص الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين إلى تونس وعبرها.

2. تحديد مسارات الهجرة المختلطة الرئيسية ونقاط العبور وتطلعات الهجرة للأطفال والشباب الذين يتنقلون إلى تونس وعبرها، مع التركيز على كيفية تأثير العوامل المرتبطة بنوع الجنس والسن على الرحلة.

3. إعطاء فكرة عن تجارب الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس ولاسيما فيما يتعلق بالمخاطر وأوجه الضعف والقوة واستراتيجيات التكيف الإيجابية الخاصة بالأطفال والأسر والمجتمعات المحلية.

تتكون هذه الدراسة من ستة أقسام. يعرض القسم الأول أهداف التقرير. ويستعرض القسم الثاني الإحصائيات المتوفرة حول الأطفال المهاجرين والمهجَّرين في تونس والإطار القانوني الذي ينظم حماية الطفل داخل البلاد، بينما يحدد القسم الثالث منهجية الدراسة بما في ذلك المخطط الخاص بأخذ عينات من البيانات واستراتيجية التحليل. ويقدم القسم الرابع نتائج الدراسة ويناقشها ويدرس أنواع الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين ودوافع تنقلهم ومشاغلهم المتعلقة بالحماية وتطلعاتهم من الهجرة. أما القسمان الخامس والسادس، فيقدمان تجميع للأفكار والتوصيات الرئيسية الخاصة بالبرامج والسياسات والبحوث المتعلقة بالهجرة المختلطة والتي تستهدف الأطفال.

نبذة عامة: البيانات المتوفرة عن الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين

تعتبر تونس نقطة مركزية ضمن مشهد الهجرة المختلطة في شمال إفريقيا باعتبارها بلد مغادرة وبلد عبور وبلد مقصد في آن واحد. وفي الوقت الذي أضحت فيه المعلومات متاحة بشكل متزايد حول أولئك الذين يغادرون الشواطئ التونسية والذين يصلون في الغالب إلى إيطاليا، لا يزال هناك نقص في البيانات العملية حول تونس باعتبارها بلدا مضيفا للأشخاص المتنقلين.

ولم تقم الأطراف المعنية بالهجرة على الصعيدين الوطني والدولي بعد بنشر مسح شامل لأنماط توطين اللاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء البلاد على الرغم من الجهود الجارية للقيام بذلك[1]. ولقد أطلق مركز الهجرة المختلطة مبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة (4Mi) في ديسمبر 2019 والتي تهدف إلى جمع معلومات مفصلة عن تجارب اللاجئين والمهاجرين الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة من أجل الحصول على فهم أفضل لوضعية السكان اللاجئين والمهاجرين داخل تونس.

وتشير التقديرات الحالية إلى أن حوالي 57,500 مهاجر من جميع الأعمار من دول إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في تونس[2]. وأفادت تقارير تابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يقل بقليل عن 8,185 لاجئا وطالب لجوء مسجلين داخل البلاد، معظمهم من ساحل العاج وسوريا[3]. وتقدر إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أنّه واعتبارا من سنة 2019، أن 19% من اللاجئين والمهاجرين الذين يتمتعون بوضع قانوني داخل تونس تقل أعمارهم عن 19 عاما، ويبلغ عددهم أقل بقليل من 11,000 فرد. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التعامل بحذر مع هذه التقديرات نظرا إلى نقص البيانات المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين.

تميل المنظمات المشاركة في الأبحاث حول الأطفال والشباب المهاجرين والمهجّرين في تونس، ويشمل ذلك الأطفال والشباب الذين في وضع غير قانوني، إلى إجراء دراسات نوعية باعتماد عينات محدودة. ونادرا ما تأخذ هذه التحليلات كلا من السن ونوع الجنس بعين الاعتبار، وهي لا تقدم استعراضا شاملا للتجارب التي يعيشها الأطفال والشباب المهاجرون والمهجّرون في جميع أنحاء البلاد، والتي تتضمن أوجه الضعف لديهم وعمليات اتخاذهم للقرارات الخاصة بالهجرة. وتشكل هذه القيود صعوبة على الجهات الفاعلة في مجال الحماية لاستخلاص جملة من الرؤى للقيام بالبرامج.

ولقد قدم كل من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والخدمة الاجتماعية الدولية أكثر الاستعراضات شمولا للأطفال المهاجرين والمهجَّرين من غير المواطنين في تونس حتى الآن. بين يونيو\جوان وسبتمبر 2019، أجرى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 962 مقابلة مع لاجئين ومهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث مثل القصّر ما نسبته 40% من العينات المشاركة في الاستبيان[4]. ومن بين المشاركين، كان ما نسبته 21% تتراوح أعمارهم بين 0 سنة و5 سنوات، وما نسبته 11% تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و10 سنوات وما نسبته 3% تتراوح أعمارهم بين 11 سنة و15 سنة، وما نسبته 6% تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و20 سنة. وكانت غالبية القصّر من المصحوبين بذويهم، فإن ما نسبته 2 % تقريبا كانوا من القصّر غير المصحوبين بذويهم وفي رعاية المنظمة الدولية للهجرة أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الشكل 1)[5]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوزيع يمثل العينة التي شملها الاستبيان لا جميع الأطفال والشباب المهاجرين في تونس.

الشكل 1: مقدمو الرعاية للأطفال والشباب المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في تونس المشاركين في الاستبيان (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)

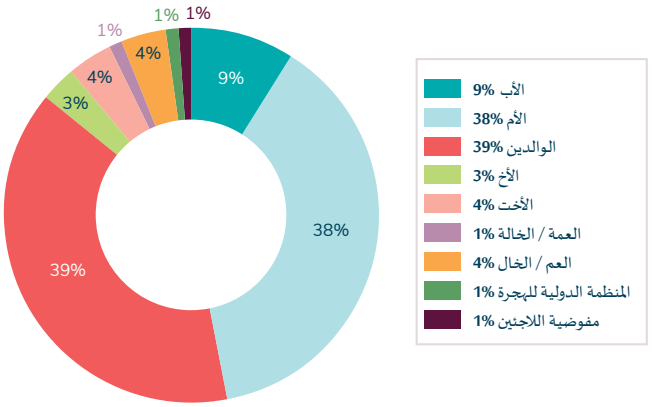

1 بين يوليو\جويلية 2020 ومايو\ماي 2021، أطلق المعهد الوطني للإحصاء والمرصد الوطني للهجرة، بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، تعدادا عاما للمهاجرين: «لتحديد حجم السكان المهاجرين ولتزويد واضعي سياسات الهجرة في تونس بالمعلومات المناسبة ولدراسة الأسباب والدوافع والديناميكيات والنتائج المترتبة عن الهجرة الدولية والعلاقة بين الهجرة والتنمية. » كان من المقرر نشر نتائج هذا التعداد في مايو\ماي 2021.

2 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2019). عدد المهاجرين الدوليين 2019: ملف دولة تونس.

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. البوابة الخاصة بوضعيات اللاجئين. تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 ابريل\أفريل 2021.

4 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية («FTDES») «من دول جنوب الصحراء إلى تونس: دراسة كمية حول وضع المهاجرون في تونس: الجوانب العامة، والمسارات، والتطلعات «2019.

5 المرجع نفسه.

حاولت الخدمة الاجتماعية الدولية، في سنة 2019، تقدير عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم في تونس، حيث تمكنت من تحديد 85 حالة بين سنتي 2014 و2018 باستخدامها لقواعد بيانات خاصة بمنظمات مختلفة. وقد كانت غالبية الأطفال غير المصحوبين (84%) تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة، بينما تتراوح أعمار عدد أقل بين 13 و15 سنة (6%) وبين 0 و13 سنة (10%)[6]. ولقد أشارت الخدمة الاجتماعية الدولية إلى وجود عدد مماثل من الفتيات والفتيان غير المصحوبين بذويهم، ولم تحدد أي اختلافات كبيرة بين الجنسين فيما يتعلق بوضع الرعاية العام[7].

ولقد مثّل الأطفال ما نسبته 22% من جميع اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين داخل الدولة (1,816 من أصل 8,185) حسب ما ورد في تحديث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2021. ويقدم الشكل الثاني مزيدا من التصنيف على أساس العمر.

الشكل 2: عدد الأطفال المسجلين كلاجئين أو طالبي لجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس[8]

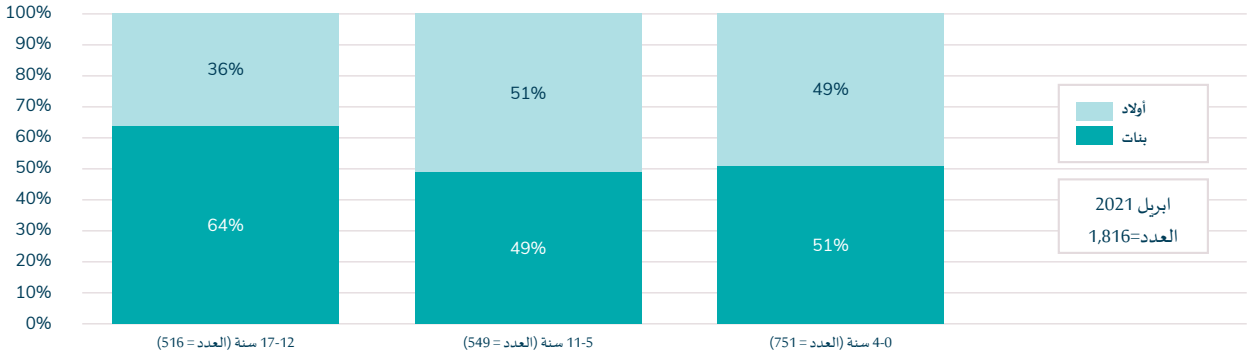

المنهجية

جمع البيانات وأخذ العينات

تعتمد هذه الدراسة على مصادر متعددة للبيانات الكمية والنوعية التي تستهدف الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية ومقدمي الخدمات[9] من أجل فهم تجارب الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس.

ويستند مركز الهجرة المختلطة بياناته الكمية من مشروعه الرائد 4Mi مبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة والذي تم إنشاؤه لأول مرة في تونس في ديسمبر 2019، إذ يجري هذا الأخير استبيانات مع الأشخاص المتنقلين الذين يبلغون من العمر 18 سنة أو أكثر على نحو مستمر. وتعمل مبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة عن طريق شبكة مميّزة من مراقبين من اللاجئين والمهاجرين والذين يجمعون عددا معينا من الاستبيانات كل شهر من خلال تطبيق موجود على الهاتف المحمول. ولقد قامت مبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة بتكييف نهجها الخاص بجمع البيانات لتتمكن من تعيين المشاركين في الاستبيان ومقابلتهم عن بعد وذلك تزامنا مع جائحة كورونا مطلع سنة 2020. فقد وضعت دورات تدريبية إضافية للمراقبين إلى جانب وضعها لجملة من الإجراءات لضمان التخزين الآمن للبيانات الشخصية، بالإضافة إلى وضعها لبروتوكول للوصول إلى المشاركين في الاستبيان –المستجيبين-ولاختبارات إضافية للتحقق من صحة البيانات. وفي مارس 2021، أضاف فريق البحث وحدتين جديدتين إلى الاستبيان الخاص بمبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة من أجل فهم أفضل لتجارب الأطفال المصحوبين (من خلال مقدمي الرعاية لهم) والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة) (الملحق أ). ولقد شعر كل من فريق البحث التابع لمركز الهجرة المختلطة ومنظمة Save the Children الدولية أن اعتماد الاستبيانات عن بعد كان أقل ملاءمة للوصول إلى الأطفال المهاجرين والمهجَّرين نظرا لأن ذلك لن يمكن من الحماية الفعالة للمستجيبين (المفصلة أدناه في قسم الأخلاقيات الخاصة بجمع البيانات وطرق حماية المستجيبين).

ولقد استخدمت هذه الدراسة أدوات خاصة بجمع البيانات النوعية للنظر في رحلات الأطفال والشباب وأوجه ضعفهم ولتثليثها مع البيانات الكمية. حيث تم إجراء مقابلات مع مخبرون رئيسيون من أخصائيين في مجال حماية الطفل والهجرة المختلطة، بينما تم إجراء المزيد من المقابلات المفتوحة وشبه المنظمة مع مقدمي الرعاية وكذلك الشباب والأطفال (سواء أكانوا مصحوبين أم غير مصحوبين). ولقد أتاحت المقابلات شبه المنظمة لفريق البحث الحصول على فهم أعمق لتطلعات وأعراف الشباب اللاجئين والمهاجرين والتعمق في مواضيع أكثر حساسية حول ضعفهم واستراتيجيات التأقلم على امتداد الرحلة وبعد وصولهم إلى تونس

6 الخدمة الاجتماعية الدولية (2019). مسار الأطفال المهاجرين في تونس وسماتهم.

7 مع ذلك، أفادت الخدمة الاجتماعية الدولية عند قيامها بالتصنيف حسب السن والجنس في آن واحد إلى وجود عدد أكبر من الفتيان المراهقين غير المصحوبين بذويهم مقارنة بالفتيات (تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة).

8 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2021). صحيفة وقائع التسجيل لمفوضية اللاجئين

9 يشير مقدمو الخدمات إلى جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية والمساعدة، التي تقدم الدعم للاجئين والمهاجرين من الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية.

ويعرض الجدول الأول تفصيلا كاملا للعينة. إذ أخذت الدراسة بعين الاعتبار عدة عوامل تشمل الجنس والسن وبلد الأصل ومدينة الإقامة داخل تونس أثناء تجميعها لعينة متنوعة. ويرجى مراجعة الملحق ب للحصول على قائمة المنظمات التي شاركت في مقابلات مقدمي الخدمات.

الجدول 1. المخطط الخاص بأخذ العينات الكمية والنوعية

	الفئات المستهدفة	أداة جمع البيانات	معايير أخذ العينات	حجم العينات	الجنس والجنسية
الكمية	اللاجئون والمهاجرون الذين يسافرون برفقة أطفال (مقدمو الرعاية)	الاستبيان التابع لـ 4Mi + الوحدة الخاصة بالسفر برفقة أطفال من مارس إلى مايو 2021	الجنس، العمر، بلد الأصل، مدينة الإقامة داخل تونس.	73	57 امرأة، 16 رجلا 15 بلدا: تشمل بلدان المنشأ في أغلب الأحيان ما يلي: ساحل العاج، نيجيريا، الكاميرون وسيراليون
	الشباب اللاجئون والمهاجرون (بين 18 و25 سنة) المتنقلون	الاستبيان التابع لـ 4Mi + الوحدة الخاصة بتجارب الشباب من مارس إلى مايو 2021	الجنس، العمر، بلد الأصل، مدينة الإقامة داخل تونس. (ملاحظة: لم يكن أي من الشباب الذين شملهم الاستبيان من مقدمي الرعاية)	54	18 امرأة، 36 رجلا 15 بلدا: تشمل بلدان المنشأ في أغلب الأحيان ما يلي: غينيا، إريتريا، الغابون، مالي، نيجيريا.
	اللاجئون والمهاجرون الذين يسافرون برفقة أطفال (مقدمو الرعاية)	الإصدار الثاني من الاستبيان التابع لـ4Mi والمتعلق بجائحة كورونا. من يوليو\جويلية 2020 إلى فبراير\فيفري 2021	الجنس، العمر، بلد الأصل، مدينة الإقامة داخل تونس.	381	223 امرأة، 158 رجلا 35 بلدا: تشمل بلدان المنشأ في أغلب الأحيان ما يلي: سوريا، ساحل العاج وليبيا.
	الشباب اللاجئون والمهاجرون (بين 18 و25 سنة) المتنقلون	الإصدار الثاني من الاستبيان التابع لـ 4Mi والمتعلق بجائحة كورونا. من يوليو\جويلية 2020 إلى فبراير\فيفري 2021	الجنس، العمر، بلد الأصل، مدينة الإقامة داخل تونس.	1,013	255 امرأة، 758 رجلا 40 بلدا: تشمل بلدان المنشأ في أغلب الأحيان ما يلي: إريتريا، ساحل العاج والسودان.
النوعية	اللاجئون والمهاجرون الذين يسافرون برفقة أطفال	مقابلات متعمقة شبه منظمة من مارس إلى مايو 2021	الجنس، بلد المنشأ، مدينة الإقامة داخل تونس، مدة الإقامة.	6	4 نساء، رجلان من ساحل العاج، السودان، سيراليون، نيجيريا، إريتريا وغينيا.
	الأطفال والشباب المهاجرون والمهجَّرون المصحوبون وغير المصحوبين والمنفصلون	مقابلات متعمقة شبه منظمة من مارس إلى مايو 2021	الجنس، السن، الوضع الخاص بالرعاية، بلد المنشأ، مدينة الإقامة داخل تونس، مدة الإقامة.	10	3 أطفال (2 غير مصحوبين، 1 مصحوب بذويه، فتاتان وصبي واحد) 7 شباب (5 شبان وشابتين) بوروندي، ليبيا، إريتريا، ساح العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكاميرون ونيجيريا.
	مقدمو الخدمات الذين يعملون مع الأطفال المهاجرين والمهجَّرين	مقابلات مع مخبرون رئيسيون من مارس إلى مايو 2021	عينة قائمة على الخصائص المختلفة التي يعمل معها مقدمو الخدمات	10	عاملين بتونس وصفاقس ومدنين.

تحليل البيانات

باستخدامها لبيانات مبادرة آلية مراقبة الهجرة المختلطة، أصدرت الدراسة إحصاءات وصفية لتحديد المواصفات العامة للشباب والأطفال المهاجرين والمهجَّرين الذين تم أخذ عينات منهم بشكل غير مباشر ولفهم رحلاتهم إلى تونس وتجاربهم داخلها على نحو أفضل. ولقد اعتنى الباحثون بتجارب فئات سكانية فرعية محددة (حسب الجنس والعمر وبلد الأصل، على سبيل المثال) لدراسة تأثير الوضع القانوني والوضع الخاص بالرعاية وغيرها من العوامل على رحلات الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس. ولقد قامت هذه الدراسة بتحليل البيانات النوعية المستمدة من مقدمي الخدمات واللاجئين والمهاجرين باعتماد التحليل المواضيعي باستخدام كل من مخططات الترميز الاستقرائي (المنبثقة عن البيانات نفسها) والاستنتاجي (استنادا إلى المواضيع المذكورة أعلاه والمفاهيم الخاصة بهجرة الأطفال). ويهدف فريق البحث، حيثما أمكن ذلك، إلى تحليل المواضيع المنبثقة عن البيانات عبر مجموعات العمر والجنس وأوضاع الرعاية المختلفة، كما هو الحال مع البيانات الكمية. ثم قام الفريق بتثليث نتائجه باستخدام بيانات كمية ونوعية مستمدة من المهاجرين في تونس.

ملاحظة بشأن التحليل الكمي

لتقديم صورة أوسع عن تجارب الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين، قامت الدراسة في مرحلة أولى بتحليل البيانات المستمدة من الاستبيان التي تم جمعها بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021 والخاصة بالشباب (العدد = 1013) ومقدمي الرعاية (العدد = 381). وعند الاطلاع بعمق على تجارب الأطفال المصحوبين (من خلال مقدمي الرعاية) والشباب، استندت الأقسام إلى البيانات التي تم جمعها من الشباب (54) ومقدمي الرعاية (73) بين مارس ومايو 2021 باعتماد مجموعة من الأسئلة الأكثر استهدافا.

صلاحية البيانات وحدودها

لم تستخدم هذه الدراسة عينات عشوائية ولا تدعي أن نتائجها قابلة للتعميم على مجموع سكان المهاجرين والمهجَّرين من الأطفال والشباب في تونس. وبالنظر إلى الطبيعة الخفية لهذه الفئة السكانية، فإنه لا يمكن التأكد من حجمها وتركيبتها من أجل تصميم مخطط صالح خارجيا لأخذ العينات. ولقد وجد فريق البحث أيضا، أثناء جمعه للبيانات، أنه من الصعب أو المستحيل الوصول إلى بعض الفئات السكانية الأكثر ضعفا، والتي تشمل النساء اللواتي أنجبن للتو أو أولئك الذين تم الإبلاغ عن قيامهم برحلات بحرية نحو أوروبا أو أولئك الذين بدأوا في عملية العودة إلى أوطانهم بسبب الصعوبات التي واجهوها أثناء إقامتهم في تونس.

وتجدر الإشارة إلى وجود عامل آخر قد يكون مؤثرا على النتائج ويتمثل في أن المستجيبين ربما لم يكونوا مرتاحين لمناقشة تجاربهم مع جامعي البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارب الخاصة بإنتهاكات الحماية. ومع ذلك، لم يرفض أي من مقدمي الرعاية الإجابة عن أي من أسئلة الاستبيان التي تركز على الأطفال، فقد رفض 6 مستجيبين فقط من الشباب الإجابة عن سؤال واحد يتعلق في الغالب بالسبب الذي يجعل من مدينة ما محفوفة بالمخاطر في نظرهم. وهذا ما يشير إلى أن عدم الارتياح إزاء الأسئلة قد يكون عاملا أقل تأثيرا على انحياز البيانات. علاوة على ذلك، فقد تم التخفيف من حدة المخاوف بشأن تحيز المحاور فيما يتعلق بالعنصر الكمي لجمع البيانات من خلال استخدام جامعي البيانات من أشخاص مدمجين في الشبكات المحلية للاجئين والمهاجرين أو يعملون حاليا داخل المنظمات التي تركز على حماية الطفل وتزويدهم بدورات تدريبية خاصة حول جمع البيانات من الأطفال والشباب. وفي بعض الأحيان، اختار فريق البحث، خلال المقابلات شبه المنظمة، ترك طرح بعض الأسئلة الحساسة ولاسيما مع المستجيبين الذين تعرضوا لصدمات نفسية والأطفال غير المصحوبين بذويهم على وجه الخصوص.

ولقد شدد الباحثون على أهمية بناء الثقة بين المحاورين والأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين الذين أجريت معهم المقابلات. فقد أجريت هذه المقابلات مع الأطفال في مبنى جمعية «أرض اللجوء تونس» (Terre d'Asile Tunisie) لضمان وجودهم في بيئة آمنة ومألوفة. وقد يكون ذلك قد أثر على طبيعة المعلومات التي قاموا بمشاركتها وخاصة فيما يخص الحديث بحرية عن ثغرات الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان هؤلاء الأطفال يتلقون بالفعل مساعدة من إحدى المنظمات، وبالتالي فإنهم لم يتمكنوا من الحديث عن تجربة أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على أية خدمات. وجدير بالذكر أنّ أحد الأطفال الذين جرت مقابلتهم كان برفقة أخ أكبر سنا، مما قد يؤثر على مدى استعدادهما للحديث عن تجاربهما.

الأخلاقيات الخاصة بجمع البيانات وضمانات الحماية

تلقى جميع أعضاء الفريق، وخاصة أولئك الذين أجروا مقابلات مع الأطفال، تدريباً من منظمة Save the Children على الأساليب التي تراعي الطفل والحماية. قامت منسقة مشروع MMC ومديرة مشروع 4Mi بتدريب جامعي البيانات الذين كانوا مسؤولين عن تنفيذ الاستبيان مع المستجيبين من الشباب ومقدمي الرعاية. بعد التدريب وأثناء سير المشروع، قامت فرق MMC و Save the Children بالتنسيق الوثيق بشأن قضايا الحماية عند ظهور الأسئلة، لضمان التنسيق المستمر.

خلال المقابلات مع الأطفال في مقر Terre d'Asile Tunisie، تم تقديم الغرض من المقابلة ومناقشتها وشرحها للأطفال المشاركين، وحصل المحاورون على موافقة مستنيرة مباشرة منهم ومن أي من مقدمي الرعاية الحاضرين. في حالة عدم وجود مقدم رعاية، تم الحصول على موافقة إضافية من Terre d'Asile Tunisie كمقدم المساعدة الرئيسي للأطفال الذين تتم مقابلتهم. أجرى موظفو MMC الذين تم تدريبهم أيضًا مقابلات مع الشباب في مكان من اختيارهم، بعد الحصول على موافقة مستنيرة من الشباب الذين تمت مقابلتهم. تم إبلاغ الأطفال ومقدمي الرعاية والشباب وأصحاب المصلحة بتخزين البيانات وإجراءات الخصوصية وإجراءات تقديم الملاحظات أو الشكاوى.

عملت فرق MMC و Save the Children معًا لتطوير آلية توجيه لاستخدامها من قبل جامعي البيانات لمركز الهجرة المختلطة الذين وجدوا مستجيبين في حاجة إلى المساعدة أثناء جمع البيانات الكمية. أشارت هذه الآلية إلى أسماء وأرقام هواتف نقاط الاتصال في المراكز الرئيسية الثلاثة في تونس وصفاقس ومدنين والتي يمكن للأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين طلب المساعدة منها. قدمت الآلية معلومات عن الخدمات المتاحة ولكنها لم تعمل كآلية إحالة من حيث إيصالهم بالمساعدة المطلوبة. ومع ذلك، فقد تمت مقابلة مقدم رعاية مع أطفال أثناء جمع البيانات وكان في حاجة ماسة للعناية، فتم ربطه بالشركاء.

النتائج

1. خصائص الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس

الجنسية

قدم اللاجئون والمهاجرون البالغون الذين شملهم الاستطلاع والذين لديهم أطفال في رعايتهم وقت إجراء المقابلات للباحثين بعض الأفكار حول جنسيات الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين، كما نتوقع أن يكون أطفالهم من نفس البلدان الأصلية.[10] من بين أكثر من 380 مقدم رعاية شملهم الاستطلاع بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021، كان جزء كبير منهم من سوريا (56 أو 15٪) وساحل العاج (54 أو 14٪) وليبيا (52 أو 14٪). كان هناك أيضًا مستجيبون من الكاميرون (23 أو 6٪) وغينيا (17 أو 4٪). في حين أن هذه البيانات ليست تمثيلية، إلا أنها تتماشى مع المجموعات الرئيسية التي أبرزها مقدمو الخدمات بالإضافة إلى تقديرات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية القليلة حول البالغين. تشمل الجنسيات الأخرى لمقدمي الرعاية للأطفال المصحوبين الذين شملهم الاستطلاع، ولكن لم يذكرهم مقدمو الخدمة، النيجيريين (31 أو 8٪) والإريتريين (31 أو 8٪). قد يتم تحديد هذه المجموعات في كثير من الأحيان للحصول على المساعدة من قبل مقدمي الخدمات حيث من المرجح أن تتحدث هذه المجتمعات باللغة الإنجليزية بينما يتم تقديم الخدمات باللغة العربية أو الفرنسية.

لاحظ مقدمو الخدمات اتجاهات متغيرة فيما يتعلق بجنسيات الشباب اللاجئين والمهاجرين في تونس. وسلطوا الضوء على أنهم في وقت جمع البيانات كانوا يشهدون زيادة في عدد الأطفال والشباب الغينيين والكاميرونيين الذين يبحثون عن خدماتهم، مقارنة بالمستفيدين من سيراليون والسودان وساحل العاج، والذين كانوا في السابق أكثر عددًا. سلط مقدمو الخدمات الضوء على انتشار السوريين والإيفواريين بين الأطفال دون سن 13 عامًا، وأشاروا إلى أن الأطفال من هذه الجنسيات غالبًا ما يكونون برفقة مقدم رعاية .[11]

العمر والجنس

أشارت معظم الجهات الفاعلة الذين تمت مقابلتهم إلى وجود أعداد متساوية من الفتيات والفتيان الصغار المتنقلين في تونس. بالإضافة إلى ذلك، في حين تراوحت أعمار الأطفال المصحوبين، لاحظ أصحاب المصلحة أن معظم الشباب غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم تجاوزوا سن 12 عامًا. توفر البيانات من مختلف أصحاب المصلحة معلومات مختلفة حول التوزيع الجنساني لهذه المجموعة.

أفاد 73 مقدم رعاية شملهم الاستطلاع باستخدام وحدة MMC الأكثر تعمقًا من مارس إلى مايو 2021 أن هناك ما بين 1 و 4 أطفال في رعايتهم[12]، تتراوح أعمارهم بين أقل من عام واحد إلى 16 عامًا، مع حصة متساوية تقريبًا من الفتيات والفتيان . تؤكد هذه البيانات ملاحظات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأطفال المصحوبين في تونس. الشكل 3 يصور أعمار جميع الأطفال الموجودين في رعاية البالغين الذين قامت MMC بمسحها. والجدير بالذكر أن 13 من أصل 73 مستجيبًا لديهم طفل معاق في رعايتهم.

كانت غالبية مقدمي الرعاية البالغ عددهم 73 من النساء (57 مقارنة بـ16 رجلاً) وتراوحت أعمارهم بين 23 و 42، بمتوسط عمر 31. أفاد ما يقرب من ثلثي (47) البالغين الذين شملهم الاستطلاع أنهم كانوا المقدم الوحيد لرعاية طفلهم. عند التقسيم حسب جنس مقدم الرعاية، أشارت 36 من 57 امرأة تقدم الرعاية و 11 من أصل 16 رجلاً إلى أنهم كانوا مقدمي الرعاية الوحيدين

10 ينحدر مقدمو الرعاية البالغ عددهم 73 شخصًا الذين شملهم الاستطلاع مؤخرًا من 15 دولة منشأ، بما في ذلك بشكل أساسي ساحل العاج (العدد = 16) ونيجيريا (العدد = 9) وسيراليون (العدد = 7) والكاميرون (العدد = 7) والصومال (العدد = 6)، وغينيا (عدد = 6). بالإضافة إلى ذلك، فإن 54 من الشباب الذين شملهم الاستطلاع يمثلون 15 جنسية، وأبرزها غينيا (عدد = 10)، وإريتريا (7)، والجابون (5)، ومالي (5)، ونيجيريا (5).

11 مقابلة المخبرون الرئيسيين مع مقدم خدمات

12 في وقت إجراء الإستبيان، كان لدى 41 من مقدمي الرعاية طفل واحد تحت رعايتهم، و 17 لديهم طفلان، و 11 لديهم 3 أطفال، و 4 لديهم 4 أطفال في رعايتهم.

الشكل 3: حدد أعمار جميع أطفالك.

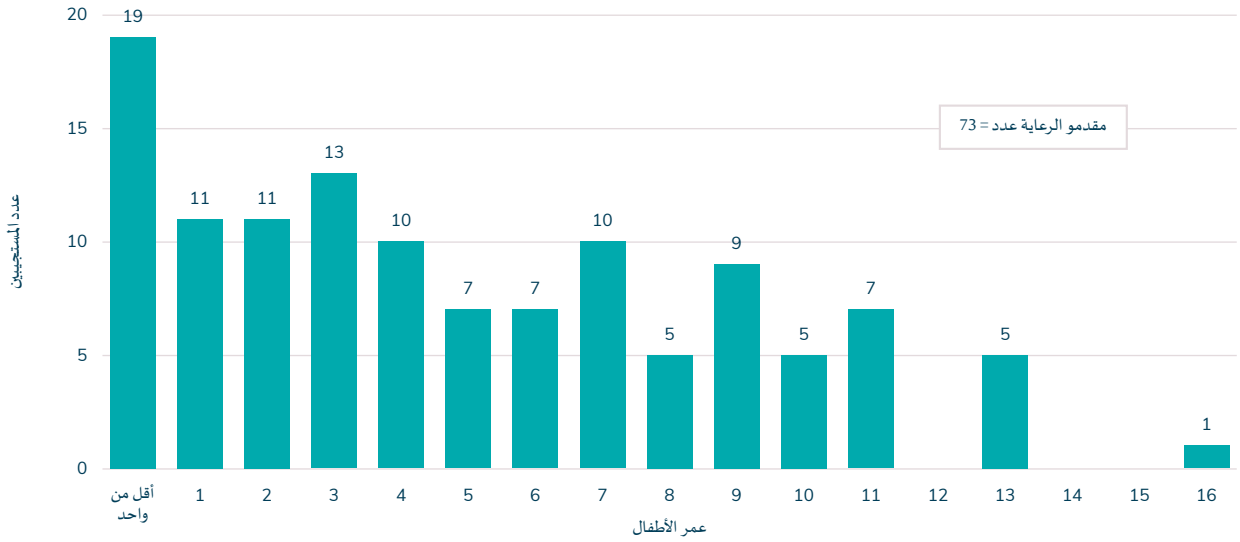

ومن بين الشباب الذين شملهم الاستطلاع بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021، ربعهم من الإناث (255) بينما ثلاثة أرباعهم من الذكور (758). من بين 54 شابًا شملهم الاستطلاع باستخدام وحدة MMC الأكثر تعمقًا من مارس إلى مايو 2021، أفاد أقل من الثلث بقليل أنهم بدأوا رحلتهم قبل بلوغ 18 عامًا (16 من 54)، والتي لها آثار محددة من حيث الاحتياجات وتوفير الخدمات. لم يكن أي من الشباب الذين شملهم الاستطلاع مع هذه الوحدة هم أنفسهم من مقدمي الرعاية.[13]

2. الدوافع

تسلط البيانات النوعية والكمية الضوء على العديد من الدوافع التي تؤثر على رحلات الأطفال والشباب إلى تونس (الشكل 4). وتشمل هذه الحقوق والحريات ؛ عوامل اقتصادية؛ العنف وانعدام الأمن والنزاع؛ وأسباب شخصية أو عائلية. يستكشف هذا القسم أكثر الدوافع شيوعًا .

إن تعدد الدوافع لكل من الأطفال والشباب المرافقين يؤكد على تعقيد عملية صنع القرار في تنقلهم. أكثر من ثلاثة أرباع 381 من مقدمي الرعاية الذين شملهم الاستطلاع بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021 قاموا بالإبلاغ عن دوافع متعددة تؤثر على تنقلهم (289 من أصل 381، أو ٪76). وجد الاستطلاع متوسط دافعان لكل طفل بمرافق. كانت النتائج متشابهة بين الشباب الذين شملهم الاستطلاع في نفس الفترة، بمتوسط دافعان لكل مشارك وأكثر من ثلاثة أرباع المشاركين ذكروا دوافع متعددة للهجرة (799 من أصل 1,013، أو ٪79). في حين أن تعقيد عملية اتخاذ القرار بشأن الهجرة مثبتة بشدة في بحوث الهجرة المتعلقة بالبالغين الذين يسافرون بمفردهم، وجدت هذه الدراسة تعقيدات مماثلة للأشخاص المسافرين مع الأطفال والشباب. أفاد فتى كاميروني يبلغ من العمر 16 عامًا غير مصحوب بذويه أنه فر من الهجمات المرتبطة بأزمة الناطقين باللغة الإنجليزية في سن الرابعة عشرة ثم خاض رحلة هجرة مع مقدم رعاية قبل أن يتم فصله في تونس.

ذكر مقدمو الرعاية الذين شملهم الاستطلاع الحقوق والحريات والعنف بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية أو الشخصية أو الأسرية بين الدوافع الرئيسية للهجرة، في حين ذكر الشباب الحقوق والحريات والأسباب الاقتصادية والوصول إلى الخدمات والعنف (الشكل 4). كان التناقض الأكبر في الدوافع بين مقدمي الرعاية والشباب يتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات، وهو ما ذكره ٪37 من الشباب مقابل ٪19 فقط من مقدمي الرعاية. قد ينبع هذا التناقض من حقيقة أن نسبة كبيرة من الشباب الذين شملهم الاستطلاع أتوا إلى تونس بحثًا عن فرص تعليمية أفضل، ربما بسبب نقص الفرص في وطنهم.

13 كما هو مذكور في قسم المنهجية، فإننا نعتمد على بيانات مقدم الرعاية حيث نتوقع أن توفر بعض الأفكار عن الدوافع التي تشكل رحلات الأطفال الذين هم تحت رعايتهم، مع الإقرار بأن الأطفال يظهرون أيضًا قدرة على عملية اتخاذ القرار بشأن الهجرة للقائمين على رعايتهم. حيثما أمكن، نكمل هذا ببيانات من المقابلات النوعية مع الأطفال.

الشكل 4: ما أسباب تركك لبلدك الأصلي؟ (اختيار متعدد ؛ يوليو\جويلية 2020 – فبراير\فيفري 2021)

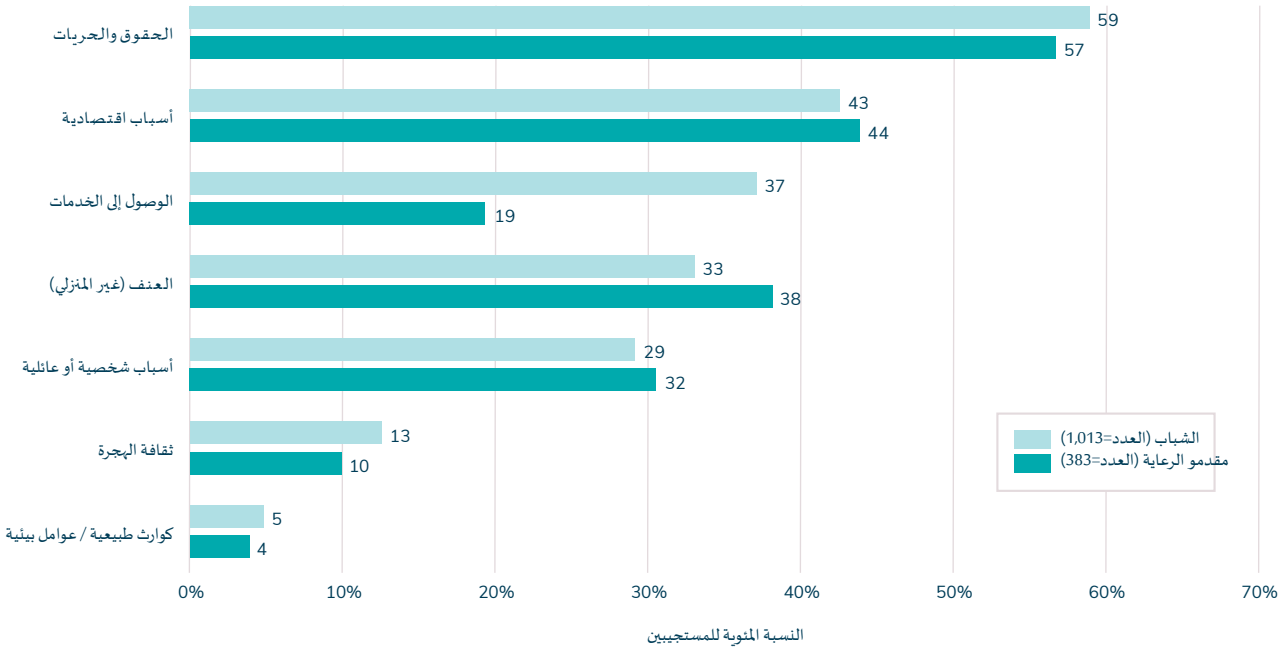

العنف و انتهاكات الحقوق

قدم ما يقرب من ثلثي مقدمي الرعاية والشباب الذين شملهم الاستطلاع (57٪ و 59٪ على التوالي، شملهم الاستطلاع بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021) إلى الافتقار إلى الحقوق والحريات كدافع رئيسي للهجرة. في الاستطلاع الأكثر استهدافًا، تباينت الردود مع 28 من 73 مقدم رعاية شملهم الاستطلاع و 18 من 54 من اللاجئين والمهاجرين الشباب الذين شملهم الاستطلاع، وأشاروا إلى أنهم غادروا بلدهم الأصلي بسبب العنف وانعدام الأمن والصراع. أفاد 23 من 73 مقدم رعاية و 15 من 54 شابًا أنهم تحركوا بسبب نقص الحقوق والحريات. كما ظهرت أشكال معينة من العنف كدوافع محددة للمشاركين الصغار، ولا سيما الفتيات المراهقات، مثل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وزواج الأطفال، وختان الإناث، والاغتصاب. أفادت فتاة كونغولية غير مصحوبة ببالغين، تبلغ من العمر 14 عامًا: «بعد وفاة والدي، قررت عائلة والدي تزويجي بالقوة. رفضت والدتي وطلبت مني السفر «. صرحت فتاة ليبية تبلغ من العمر 14 عامًا برفقة ذويها: «عشنا في سبها في ليبيا. وإنها غير آمنة على الإطلاق. جارتنا البالغة من العمر 17 عاما تعرضت للخطف والاغتصاب [...]. خاصة بالنسبة للنساء، سبها ليست مكانًا للعيش فيه ... العقلية في سبها تقتل كل حقوق المرأة».

الفرص التعليمية

يأتي العديد من الأطفال والشباب من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، ولا سيما من البلدان الناطقة بالفرنسية، إلى تونس بحثا عن فرص تعليمية. ولقد أبرز المخبرون الرئيسيين أن هناك ما يقرب من 10,000 طالب أفريقي من بلدان جنوب الصحراء ومن أكثر من 25 جنسية في تونس. ولقد أشار 21 من أصل 54 من المهاجرين الشباب الذين شملهم الاستبيان إلى أن الافتقار إلى فرص تعليمية جيدة في بلدانهم الأصلية كان عاملا دفعهم إلى اتخاذ قرار الهجرة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هؤلاء المستجيبين الـ 21 قد جاؤوا من البلدان الناطقة بالفرنسية، والتي تشمل بوركينا فاسو وتشاد وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون وغينيا ومالي[14]. ولقد كشفت المقابلات شبه المنظمة التي أجريت مع الشباب عن وجود تصور عام فيما بينهم مفاده أن تونس تقدم فرصا تعليمية أفضل على مستوى التعليم العالي مقارنة ببلدان جنوب الصحراء مع رسوم دراسية أقل تكلفة من تلك الموجودة في أوروبا. وفي هذا السياق، أفاد رجل من بوروندي يبلغ من العمر 23 سنة: «كنت أنظر إلى تونس باعتبارها فعلا الدولة الأكثر تقدما في إفريقيا مع هياكل تعليمية جيدة جدا.» وقال رجل كونغولي يبلغ من العمر 20 سنة: «اخترت الدراسة في تونس لأنها أقل تكلفة من الذهاب إلى أوروبا أو فرنسا وهي بلد متطور ومنظم جدا». وبينما تعمل الجامعات التونسية بنشاط على استقدام الطلبة من البلدان التي يمكن السفر منها إلى تونس بدون تأشيرة، يأتي بعض الطلبة الشباب أيضا تلقائيا ودون تنسيق مسبق للبحث عن الخيارات الدراسية ذات الصلة بتكوينهم بمجرد وصولهم إلى البلاد[15].

وبينما أفاد العديد من المستجيبين، كما هو مذكور أعلاه، أن عدم وجود فرص تعليمية مناسبة على مستوى التعليم العالي في بلدانهم الأصلية مثلت دافعا لهم للهجرة، لم يذكر أي من الأطراف المعنية أو اللاجئين أو المهاجرين المشاركين في الاستبيان البحث على فرص تعليمية أفضل على مستوى التعليم الابتدائي أو الثانوي باعتبارها من محركات الهجرة إلى تونس.

14 ثناء التصنيف حسب نوع الجنس، لوحظ أن الشابات يذكرن نقص الفرص التعليمية كدافع للهجرة (9 من 18) أكثر من أقرانهن من الذكور (12 من 36).

15 يحق للأفراد القادمين من بلدان المنشأ التالية الإقامة في تونس بتأشيرة سياحية صالحة لمدة 90 يوما: الجزائر، أنغولا، بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، جزر القمر، ساحل العاج، غينيا الاستوائية، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، ناميبيا، النيجر، السنغال، السيشل وجنوب إفريقيا.

الفرص الاقتصادية

يتطلع الأطفال والشباب من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما أولئك الذين يمكنهم الدخول إلى تونس بدون تأشيرة، إلى المجيء إلى تونس لما في سوق عملها من فرص عمل متاحة[16]. وقد اتضح ذلك أيضا من خلال بحوث سابقة من مركز الهجرة المختلطة حول اللاجئين والمهاجرين البالغين الذين قدموا إلى تونس من بعض البلدان الناطقة بالفرنسية الواقعة في غرب إفريقيا والتي يمكن السفر منها إلى تونس بدون تأشيرة، والتي تشمل ساحل العاج وبوركينا فاسو وغينيا ومالي [17]. ولقد أشار 30 شابا من أصل 54 شابا مستجيبا للاستبيان إلى أنهم قد غادروا بلدانهم الأصلية لأسباب اقتصادية. وعند سؤالهم عن الأسباب المحددة الكامنة وراء تركهم لبلدهم الأصلي، أشار هؤلاء الشباب إلى أنهم لا يحصلون في أغلب الاحيان على أجر كاف في بلدانهم.

تطلعات الأطفال

عندما تم إجراء استبيان لمقدمي الرعاية حول الطرق التي أثر بها السفر برفقة طفل على اتخاذ قرارهم بشأن الوجهة التي سوف يقصدونها، أكد ما يقرب من نصفهم (35 من أصل 73) أن اتخاذهم للقرار قد تشكل من خلال تطلعهم إلى الحصول على وظيفة أفضل لدعم أطفالهم في بلد المقصد. ولقد أشار أكثر من نصف مقدمي الرعاية الوحيدين الذين شملهم الاستبيان أنهم قد اختاروا بلد المقصد لأنه يوفر أجورا أعلى لإعالة أطفالهم (26 من أصل 47). ولئن كانت العوامل الاقتصادية بارزة بشدة بين الدوافع المحفزة على التنقل، فإنه كثيرا ما قرنها المستجيبون بدوافع متصلة بالمشاغل المتعلقة بالحماية: فقد ذكر 15 من مقدمي الرعاية الذين ذكروا العوامل الاقتصادية أيضا الافتقار إلى الحقوق والحريات في بلدان الأصل، بينما ذكر 16 منهم تفشي أعمال العنف وانعدام الأمن.

دو افع أخرى

ذكر 18 من أصل 73 مقدم رعاية في الاستبيان الكمي المسائل الشخصية والعائلية باعتبارها من دوافع الهجرة على الرغم من أنهم لم يفصلوا القول غالبا في هذه المسائل أثناء المقابلات النوعية. وشملت هذه المسائل لمّ شمل الأسرة والانضمام إلى الأصدقاء المقيمين في الخارج واعتلال صحة أحد أفراد الأسرة ووفاة أحد الزوجين والزواج القسري. ولقد أشار 7 من أصل 54 شابا مشاركا في الاستبيان إلى وجود أسباب شخصية وعائلية للهجرة على غرار لمّ شمل الأسرة والانضمام إلى الأصدقاء المقيمين في الخارج والزواج في الخارج. وذكر المستجيبون من الشباب أيضا انتشار ثقافة الهجرة فيما بينهم (15 من أصل 54) – فقد كان كل من حولهم يغادرون بلدانهم، مما أثر على قرارهم بالرحيل.

وأبرز العديد من مقدمي الخدمات أن أندية كرة القدم التونسية استقدمت شبابا من بلدانهم الأصلية: «هناك استقدام حثيث لهؤلاء الشباب من بلدان الأصل من قبل الجامعات التونسية، ولكن من قبل فرق كرة القدم أيضا» إنها تذكرة بائع الأحلام «. وكثيرا ما يصلون إلى هنا ليتم اختبار قدراتهم». وبعد هذا الاختبار، «وإذا لم يكونوا في المستوى المطلوب، يتم التخلي عنهم من قبل الأندية ويلقى بهم في الشارع في أوضاع محفوفة بالمخاطر وغير نظامية.»

3. مسارات الهجرة المختلطة للأطفال والشباب

يسلك كل من الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية (والأطفال المصحوبين بذويهم) العديد من المسارات المؤدية إلى تونس، ويشمل ذلك المسارات البرية والجوية والبحرية. ويتناول هذا القسم وسائل النقل المختلفة والمسارات المباشرة وغير المباشرة والتطلعات إلى المضي قدما في الهجرة والشواغل المتعلقة بالحماية على امتداد هذه المسارات.

وسائل النقل

تكشف البيانات المستخلصة من الإستبيان أن الشباب والأطفال المصحوبين بذويهم يستخدمون وسائل النقل زنفسها تقريبا في رحلاتهم (انظر إلى الشكل الخامس). ويعتبر السفر بالطائرة الاستثناء الوحيد. إذ سافر أقل بقليل من نصف الشباب بالطائرة مقارنة بحوالي ثلث الأطفال المصحوبين بذويهم من المشاركين في الاستبيان نفسه. ولئن تعدّ العينات المأخوذة محدودة مما يستدعي توخي الحذر عند الأخذ بها، فإن هذه البيانات تشير إلى أن بلدان الأصل الخاصة بالمهاجرين قد تؤثر على هذه الديناميكيات والتي غالبا ما تكون مرتبطة بمتطلبات الحصول على تأشيرة. إذ تختلف هذه الديناميكيات اختلافا جوهريا بين غرب إفريقيا وشرقها. فعلى سبيل المثال، أشار 14 من أصل 16 مقدم رعاية إيفواري شمله الاستبيان أنه قد سافر إلى تونس بالطائرة وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على مقدمي الرعاية السنغاليين الثلاثة وعلى ثلاثة من أصل أربعة مقدمي رعاية سوريين. وأشار الشاب الوحيد من كوت ديفوار المشارك في هذا الاستبيان أنه قد سافر بالطائرة كذلك. وفي نفس السياق، فقد ذكر جميع الغابونيين الخمسة وجميع المشاركين الأربعة من بوركينا فاسو، من بين الشباب المشاركين في الاستبيان، أنهم وصلوا إلى تونس عن طريق الطائرة، وهو الأمر نفسه مع 5 من أصل 10 مشاركين غينيين. ولقد أوضح أحد مقدمي الرعاية الإيفواريين الذين وصلوا إلى تونس بالطائرة أثناء مقابلة أجريت معه: «لقد جئنا مباشرة بالطائرة. ولم نكن بحاجة إلى تأشيرة، وكنت أعلم ذلك جيدا نظرا لأنني كنت آتي إلى تونس وأذهب إلى ساحل العاج في السابق بكل يسر لأنني كنت أحمل بطاقة إقامة». وجدير بالذكر أنه لم يصل أي من الشباب أو من مقدمي الرعاية القادمين من التشاد، أو السودان أو إريتريا أو الصومال إلى تونس عبر الطائرة. ويمكن تفسير الفرق بين الشباب ومقدمي الرعاية في استخدام الرحلات الجوية من خلال حقيقة مفادها أن الشباب غالبا ما يسافرون في إطار الهجرة الدولية للطلبة أو في إطار تعيين في وظيفة، وبالتالي فإن هذه المجموعة الفرعية أكثر قدرة على تحمل تكاليف السفر جوا.

16 المرجع نفسه.

17 مركز الهجرة المختلطة (2020). دراسة حالة الهجرة المختلطة الحضرية في تونس العاصمة.

وتعد السيارات إلى حد بعيد أكثر وسائل النقل المعتمدة التي ذكرها كل من مقدمي الرعاية والشباب على حد سواء، وتليها الحافلات. واحتل السير على الأقدام المرتبة الثالثة في الترتيب الخاص بأكثر وسائل السفر ذكرا من قبل الأطفال المصحوبين بذويهم والمرتبة الرابعة لدى الشباب متفوقا على التنقل بالشاحنات والقوارب (والتي تشمل عمليات العبور بحرا من ليبيا والإنزال على الشواطئ التونسية بعد فشل محاولات التنقل إلى أوروبا) والقطار والدراجات النارية. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف الشباب والأطفال المصحوبين بذويهم اضطروا إلى التنقل سيرا على الأقدام خلال أجزاء من مساراتهم، مما يؤكد مدى صعوبة هذه الرحلات وقسوتها.

الشكل 5: ما هي وسائل النقل التي استخدمتها أثناء رحلتك؟

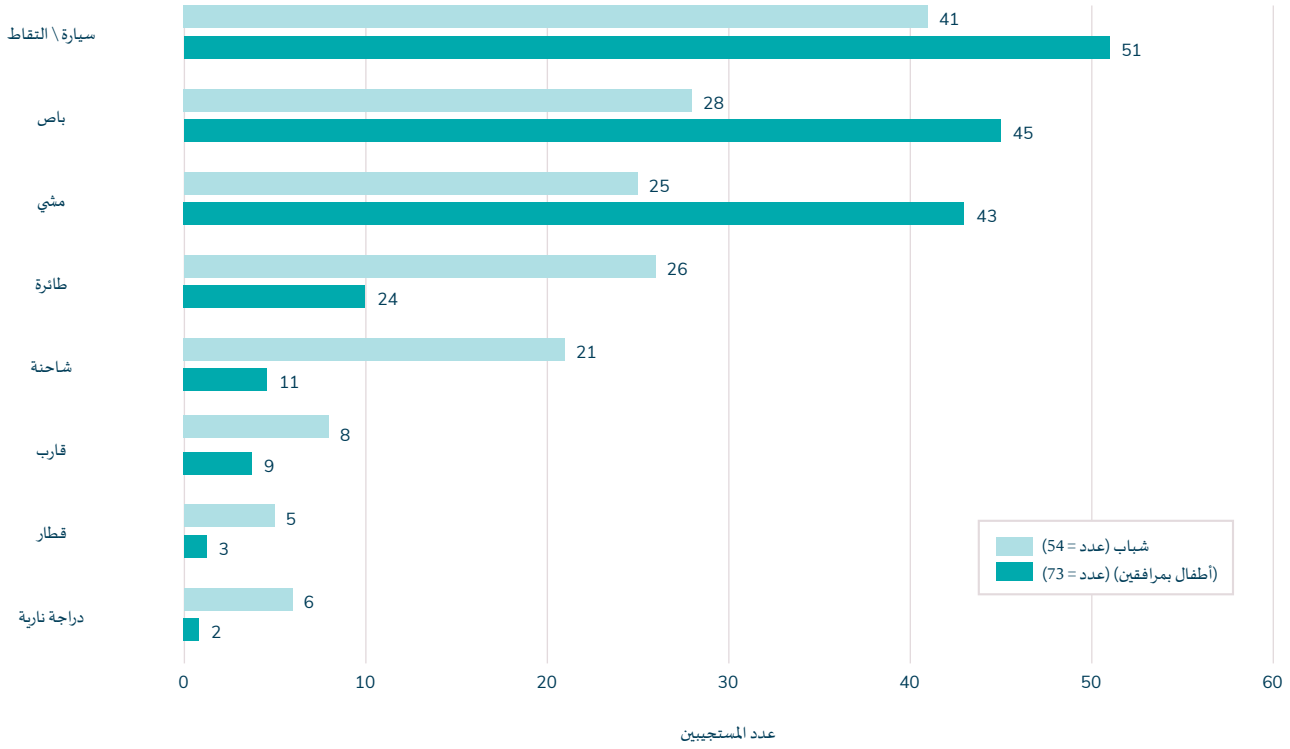

أشارت المقابلات التي أجراها المخبرون الرئيسيين والبيانات التي تم استخراجها من الاستبيان إلى أن السفر بالطائرة يوفر المسار الأكثر أمانا إلى تونس. ومن ناحية أخرى، فقد سلط الشباب ومقدمو الرعاية الذين تمت مقابلتهم الضوء على المشاغل المتعلقة بالحماية بعد وصولهم إلى الحدود البرية أو الشواطئ التونسية وذلك بعد العبور عبر القوارب من ليبيا أو بعد إنزالهم على السواحل التونسية عقب المحاولات الفاشلة لعبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا. ولقد أثار مقدمو الرعاية مشاغل محددة متعلقة بالحماية خاصة بالجانب الليبي من الحدود التونسية الليبية من قبيل تعرض الأطفال الصغار لخطر الجفاف أو قيامهم بالصراخ مما قد يؤدي إلى ايجادهم من قبل السلطات الحدودية أو المتاجرين بالبشر. ويرد أدناه مزيد من التفاصيل عن ذلك في القسم الخاص بالمشاغل المتعلقة بالحماية.

التنقل عبر دول مختلفة إلى تونس

أشار غالبية الشباب ومقدمي الرعاية المشاركين في الاستبيان إلى أن تونس كانت وجهة ثانوية فيما يتعلق باختيار بلد المقصد، وأن اختيارهم لهذه الوجهة قد تم عقب رحلاتهم الأولية إلى كل من ليبيا والجزائر وذلك على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه البلدان تمثل الوجهات المقصودة للمهاجرين فعلا أم أنها مجرد محطات على امتداد مسارات تنقلهم[18]. ولقد دعمت البيانات المستخلصة من الاستبيانات التي أجريت بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021 هذه المعطيات، إذ نجد أن أكثر من 60% من مقدمي الرعاية (229 من أصل 381) والشباب (637 من أصل 1,013) مروا عبر ليبيا في رحلتهم إلى تونس بينما أفاد ما يقرب من 20% من مقدمي الرعاية (66 من أصل 381) وأكثر من 10% من الشباب (103 من أصل 1,013) بأنهم قد مروا عبر الجزائر.

وأشار بعض المستجيبين إلى حالة السلامة النسبية التي يتمتع بها المهاجرون في تونس مقارنة بالعنف والاضطهاد الذي غالبا ما يتعرضون له في بلدان شمال إفريقيا الأخرى. وفي هذا الإطار، اعتبرت أم من سيراليون تونس «خطة مرحلية» نظرا لأنها كانت تنوي التنقل إلى أوروبا، وقالت: «لقد تعرضت للاغتصاب في ليبيا، وعندما أدركت أنني حامل قررت المغادرة إلى تونس لأن ليبيا ليست آمنة لأطفالي. لقد أنجبت ابني هنا في مدنين «. وفي السياق نفسه، سلطت أم من غينيا الضوء على تجربة مماثلة قائلة: «بمجرد وصولي إلى ليبيا، تم اعتقالي بعد محاولتي ركوب قارب الهجرة وتم اغتصابي في السجن. فأصبحت حاملا. وعندما غادرت السجن، رأيت أشخاصا من إريتريا والصومال يفرون من ليبيا إلى تونس، فانضممت إليهم «. وقد عزت اختيارها لتونس إلى السلامة النسبية التي وفرتها لطفلها: «إن سلامته تأتي أولا. ولهذا فضلت أن يكبر في تونس وليس في ليبيا «.

18 مر 35 مقدم رعاية بليبيا أثناء رحلتهم إلى تونس بينما مرّ 11 مقدم رعاية بالجزائر من أصل 73 مقدم رعاية مشارك في الاستبيان. ومر اثنان من مقدمي الرعاية بكل من ليبيا والجزائر. ومن بين 54 شابا مشاركا في الاستبيان، مرّ 16 شابا بليبيا واجتاز سبعة منهم الجزائر بينما مر أربعة آخرون بكل من ليبيا والجزائر.

وقام بعض المستجيبين من الشباب ومقدمي الرعاية بالتنقل إلى تونس بعد تعرضهم للعنصرية وكراهية (رهاب) الأجانب في كل من ليبيا والجزائر. وفي هذا الصدد، ذكر شاب نيجيري يبلغ من العمر 23 سنة ما يلي: «كانت الرحلة طويلة ولكنها لم تكن خطيرة. فقد دفع والدي الرسوم التي طلبها المهربون وجلبت مدخراتي معي. كان هدفي يتمثل في القدوم إلى أي بلد من بلدان شمال إفريقيا. فذهبت إلى الجزائر ومكثت في وهران لفترة، ولكنني واجهت الكثير من المشاكل مع السكان المحليين لأنهم أرادوا دائما سرقة متعلقاتي وكانت الشرطة تعتقلني دائما لكوني أسود البشرة. لذلك قررت المجيء إلى تونس.[19]"

وكشفت المقابلات شبه المنظمة مع كل من الأطفال المصحوبين وغير المصحوبين بذويهم والشباب أن بعضهم قد حاول عبور البحر من ليبيا إلى أوروبا، ولكن تمت إعادتهم إلى تونس. كان هذا هو الحال بالنسبة إلى ثلاثة مستجيبين ينحدرون من بلدان جنوب الصحراء وليبيا. وفي هذا الإطار، ذكر رجل إريتري مقيم في صفاقس ويبلغ من العمر 21 سنة ما يلي:

> «لم يكن هدفي القدوم إلى تونس. كنت أنا وحوالي 60 لاجئا آخر قد عقدنا اتفاقا مع مهرب من الزاوية -ليبيا لنقلنا إلى إيطاليا. لقد جعلنا هذا المهرب نركب قاربا مطاطيا، وأخبرنا أننا بمفردنا ثم تركنا. لم يكن لدينا من خيار سوى المخاطرة على أمل أن نتمكن من الوصول إلى إيطاليا. ولسوء حظنا، تعطل المحرك ومكثنا أربعة أيام في عرض البحر دون جهاز لتحديد موقعنا ودون مؤونة كافية، إلى أن عثر علينا بعض الصيادين المحليين وأبلغوا حرس السواحل التونسي الذين جاؤوا إلينا وأنقذونا وأخذونا إلى صفاقس.»

ولقد كشفت البيانات النوعية وجود حالات قام فيها الأطفال والشباب المستجيبون للاستبيان بالتنقل إلى تونس التماسا للحماية عقب فشلهم في عبور البحر. وفي هذا الإطار، قالت فتاة ليبية مصحوبة بذويها تبلغ من العمر 14 سنة: «عندما قرر أخي الأكبر أن نهاجر جميعا، انتقلنا من سبها إلى زوارة ثم حاولنا ركوب قارب إلى أوروبا، ولكننا فشلنا. فاضطر أخي إلى بيع كل ما لدينا حتى نتمكن من المغادرة. عندما فشلنا في عبور البحر، مشينا لمسافة طويلة إلى الحدود التونسية سيرا على الأقدام».

تطلعات المضي قدما في رحلة الهجرة

على النحو المبين في القسم السابق، أشار العديد ممن شملهم الاستبيان إلى أن تونس كانت بمثابة وجهة غير مقصودة أو مؤقتة أكثر من كونها محطتهم النهائية المقصودة. فمن بين الذين شملهم الاستبيان في الفترة الممتدة بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021، أشار أقل من 7% من مقدمي الرعاية (26 من أصل 381) و8% من الشباب (81 من أصل 1,013) إلى أن تونس كانت وجهتهم النهائية. وكثيرا ما أشار مقدمو الرعاية المشاركون في الاستبيان إلى كل من أوروبا[20] (114 أو ما نسبته 30%) وكندا (56 أو ما نسبته 15%) وفرنسا (34 أو ما نسبته 9%) كوجهاتهم المقصودة. وهي الوجهات نفسها التي ذكرها الشباب الذين شملهم الاستبيان حيث أشاروا إلى أوروبا (313 أو ما نسبته 31%) وفرنسا (103 أو ما نسبته 10%) وكندا (101 أو ما نسبته 10%) كوجهاتهم المقصودة. وأبدى بعض المشاركين عدم تيقنهم من وجهتهم المقصودة، فقد أكد 15% من مقدمي الرعاية (57 من أصل 381) و8% من الشباب (78 من أصل 1,013) أنهم لا يعرفون ما إذا كانوا قد وصلوا إلى نهاية رحلتهم. ومن بين جميع الشباب اللاجئين والمهاجرين ومقدمي الرعاية الذين شملهم الاستبيان، أشار واحد فقط إلى أن تونس كانت وجهته النهائية.

وكثيرا ما لوحظ أن فرص العمل المحدودة وهشاشة الوضع الاقتصادي تعتبر من العوامل المشجعة على التطلع إلى المضي قدما في عملية التنقل. وفي هذا الصدد، قال مقدم رعاية غيني: «أريد الذهاب إلى كندا برفقة ابني، ولكن بطريقة قانونية. أريد أن أذهب إلى هناك حتى يتسنى لطفلي الحصول على مدرسة أفضل وحتى يتسنى لي العثور على عمل، فالوظائف هناك أكثر أمانا ولا وجود لمخاطر التعرض للطرد أو عدم دفع المرتبات «. وأوضح مقدم خدمة في مدنين ما يلي:» إن تونس ليست الوجهة النهائية لهؤلاء. إنهم يريدون الذهاب إلى أوروبا. إنهم يعلمون أن وضع اللاجئ في تونس ليس فعالا للغاية ولا يفتح أبواب العمل أمامهم».

وكان الطلبة الذين سعوا في البداية للبقاء والعمل في تونس صريحين على نحو خاص في حديثهم عن الفرص الاقتصادية المحدودة هنا. إذ أفاد رجل كونغولي يبلغ من العمر 20 سنة بما يلي: «في بادئ الأمر، ظننت أنه يمكنني إيجاد وظيفة هنا بعد إنهاء دراستي. لكن ... من الصعب جدا العثور على عمل. فتونس لا تسمح للأجانب بالعمل. بيد أنه يمكنني القيام بتدريب لمدة قصيرة هنا .وبعد إنهاء دراستي، أعتقد أنني إما سأذهب إلى بلد آخر (لكنني لا أعرف) وإما أن أعود إلى الكونغو».

وفي السياق نفسه، أعرب طلبة آخرون عن نيتهم العودة إلى أوطانهم، حيث اعتبروا أن الشهادات الجامعية التي قاموا بتحصيلها في تونس ستمنحهم الأفضلية عند دخولهم إلى أسواق عمل بلدانهم الأصلية. إذ قال شاب من كوت ديفوار: «والسبب في ذلك هو أنه يوجد في كوت ديفوار الكثير من الشباب والكثير من خريجي الجامعات الذين لديهم الشهادات الجامعية نفسها، لذا فهم يمنحون الشهادات الأجنبية قيمة أكبر. وسيكون من اليسير العثور على عمل في المستقبل إذا عدت بشهادة من تونس. إذ سأتمكن من العثور على عمل بشكل أسرع «. وجدير بالذكر، أن بعض الطلبة الآخرين يسعون لمتابعة تحصيلهم العلمي والحصول على شهادات عليا في بلدان أخرى. فقد قال شاب بوروندي: «بالنسبة إلي، لا أعتبر تونس وجهتي النهائية. فأنا أعتزم استكمال دراستي إما في قبرص أو بلجيكا.»

ويساهم كل من محدودية الوصول إلى قنوات الهجرة الآمنة والمشاغل المتعلقة بالحماية على امتداد المسارات البديلة وغير النظامية في تشكيل التطلعات المتعلقة بالهجرة لدى العديد من مقدمي الرعاية والشباب المتنقلين في تونس. فقد أشار كثيرون إلى الافتقار إلى الخيارات المتعلقة بمواصلة رحلتهم نظرا

19 من بين 54 شابًا تم استطلاع آرائهم، أشار 12 شابًا إلى أن والديهم كان لهم التأثير الأكبر على قرارهم الخاص بالهجرة.

20 لم يكن لدى العديد من المستجيبين دولة أوروبية معينة في الاعتبار، لكنهم كانوا يتطلعون بشكل عام إلى الوصول إلى أوروبا.

للتكاليف والمخاطر. فقد أفادت أم من ساحل العاج بأنها تشعر بأنها عالقة بصفة مؤقتة في تونس: « لقد كنت أظن في السابق أنه يمكنني الذهاب إلى فرنسا انطلاقا من هنا. ولكن تبين لي أن الخيار الوحيد هو ركوب القارب ... لا أعتقد أن ابني لديه مستقبل هنا، وركوب القارب محفوف بالمخاطر «. ولقد أشار اللاجئون والمهاجرون إلى أنهم قد حاولوا عبور البحر إلى أوروبا ولكنهم أعيدوا إلى تونس أثناء العديد من المقابلات التي أجراها معهم المخبرون الرئيسيون.

وعندما تم سؤال الأطفال خلال المقابلات شبه المنظمة عن تطلعاتهم الخاصة بالهجرة، أشار معظمهم إلى أنهم لم يتخذوا أي قرارات بعد. وقد ذكر الأطفال غير المصحوبين بذويهم أنهم يرغبون في البقاء في تونس، ولكن شريطة أن تتوفر لديهم إمكانية الحصول على التعليم المناسب. وفي هذا الإطار، ذكرت فتاة كونغولية غير مصحوبة بذويها تبلغ من العمر 14 سنة ما يلي: «لقد طلبت الالتحاق بالمدرسة. وساعدني صديق من ساحل العاج على الاتصال بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالمنظمة الدولية للهجرة اللذين أعلماني بأنه ينبغي عليّ الانتظار حتى بداية السنة الدراسية المقبلة. سأدرس أولا ثم سأقرر وفقا للمعلومات التي لدي ما إذا كنت سأبقى في تونس «. وذكر أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على التعليم بلغتهم الأصلية في تونس أن اختيار وجهتهم سيكون رهين إمكانية حصولهم على التعليم المناسب. ولقد شدّد الأطفال الثلاثة غير المصحوبين الذين أجريت معهم هذه المقابلات على رغبتهم في الذهاب إلى المدرسة وزيادة اندماجهم في أقرانهم. إذ قالت فتاة ليبية: «أريد الذهاب إلى بلد آخر حيث يمكنني الدراسة باللغة الإنجليزية».

الحماية والحقوق على إمتداد الرحلة

يركز هذا القسم الأخير الذي يتمحور حول رحلات الأطفال والشباب على المناقشات التي أثيرت مع المستجيبين والخاصة بالتحديات المتعلقة بالحماية التي واجهوها على امتداد مساراتهم إلى تونس. ولقد أشار أكثر من أربعة أخماس كل من مقدمي الرعاية والشباب إلى المخاطر التي تعرضوا لها على امتداد رحلاتهم، بينما اكتفى 16% فقط من مقدمي الرعاية (60 من أصل 381) و18% من الشباب (183 من أصل 1,013) بالإشارة إلى عدم تعرضهم إلى مخاطر على امتداد مساراتهم.

واعتبر 97% من مقدمي الرعاية (221 من 229) الذين مروا عبر ليبيا أنها كانت أخطر مكان على امتداد مسارهم، وهو ما أكده 93% من الشباب (595 من أصل 637) الذين سلكوا المسار نفسه. ولقد أشار العديد من الذين قاموا برحلات برية، ولاسيما بين ليبيا وتونس، إلى صعوبة العبور. ولقد شدد مقدمو الرعاية المسافرين برفقة أطفال دون سن الخامسة على هذه النقطة خلال المقابلات التي أجراها معهم المخبرون الرئيسيين وعند إجابتهم على الاستبيان. وفي هذا السياق، ذكر أب من السودان ما يلي: «عند تنقلنا من ليبيا إلى تونس، كان من الصعب للغاية حمل طفلين معا والسير على الأقدام لساعات في الصحراء الليبية». كما أوضحت أم من سيراليون قائلة: « لقد قمت بعبور الحدود البرية بمفردي وكنت حاملا أيضا. لقد كنت مريضة جدا، واضطررت للسير على الأقدام باتجاه الحدود لمدة يومين في الصحراء بدلا من عشر ساعات لأنني كنت مريضة جدا». لقد أشار مقدمو الرعاية الذين شملهم الاستبيان إلى الخطر الذي يشكله السفر مع الأطفال الصغار عند اجتياز المعابر الحدودية حيث يعجز الأطفال الذين يعانون من الفاف والمرضفي كثير من الأحيان عن التزام الصمت والاختباء في المواقف الخطرة. كما أشار العديد من مقدمي الرعاية والعديد من أطفالهم إلى تعرضهم لخطر التعرف على هوياتهم واحتجازهم أثناء اجتيازهم للحدود البرية، ولاسيما في ليبيا، ولكنهم لم يحددوا الجهات التي كانوا يخشون من قيامها باحتجازهم وما إذا كان المقصود بها السلطات الليبية أو الميليشيات المحلية أو المهربين.
ومن جهة أخرى، أفاد أكثر من خمسي مقدمي الرعاية (28 من أصل 56) وأقل من نصف الشباب (48 من أصل 103) المشاركين في الاستبيان والذين عبروا إلى الجزائر بأنها البلد الأكثر خطورة على امتداد مساراتهم.

4. تجارب الأطفال والشباب اللاجئين والمهاجرين في تونس

بعد القيام بالرحلة إلى تونس، يتعين على مقدمي الرعاية والأطفال والشباب اتخاذ قرار بشأن المكان الذي سيستقرون فيه وكيف سيكون بإمكانهم الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية والتي تشمل الرعاية الصحية والتعليم. ويبحث هذا القسم تجارب الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية المستقرين في تونس.

أنماط الإستقرار

تعرف أنماط اتخاذ القرار المتعلقة بالاستقرار داخل تونس في أوساط اللاجئين والمهاجرين المشاركين في الاستبيان اختلافا بين مقدمي الرعاية من جهة والشباب من جهة أخرى. فقد أشار أكثر من نصف مقدمي الرعاية الذين شملهم الاستبيان (40 من أصل 73) إلى أن الوصول إلى الرعاية الطبية كان عاملا رئيسيا في اختيارهم لمدينة الإقامة داخل تونس، بينما ذكر عدد أقل الحصول على حي سكني آمن (33 من أصل 73) أو الحصول على فرص العمل لإعالة أطفالهم على نحو أفضل (27 من 73) بوصفها عوامل رئيسية لاختيار مدينة الإقامة (انظر إلى الشكل السادس). ومن ناحية أخرى، أشار اللاجئون والمهاجرون الشباب إلى كل من الحصول على فرص العمل وفرص الحصول على التعليم والحصول على الدعم الاجتماعي باعتبارها عوامل رئيسية تدفعهم إلى اختيار مدينة الإقامة داخل تونس (انظر إلى الشكل السابع).

الشكل 6: كيف أثّر سفرك مع أطفالك على اختيارك للمدينة التي قررت الإقامة فيها داخل تونس في الوقت الحاضر؟

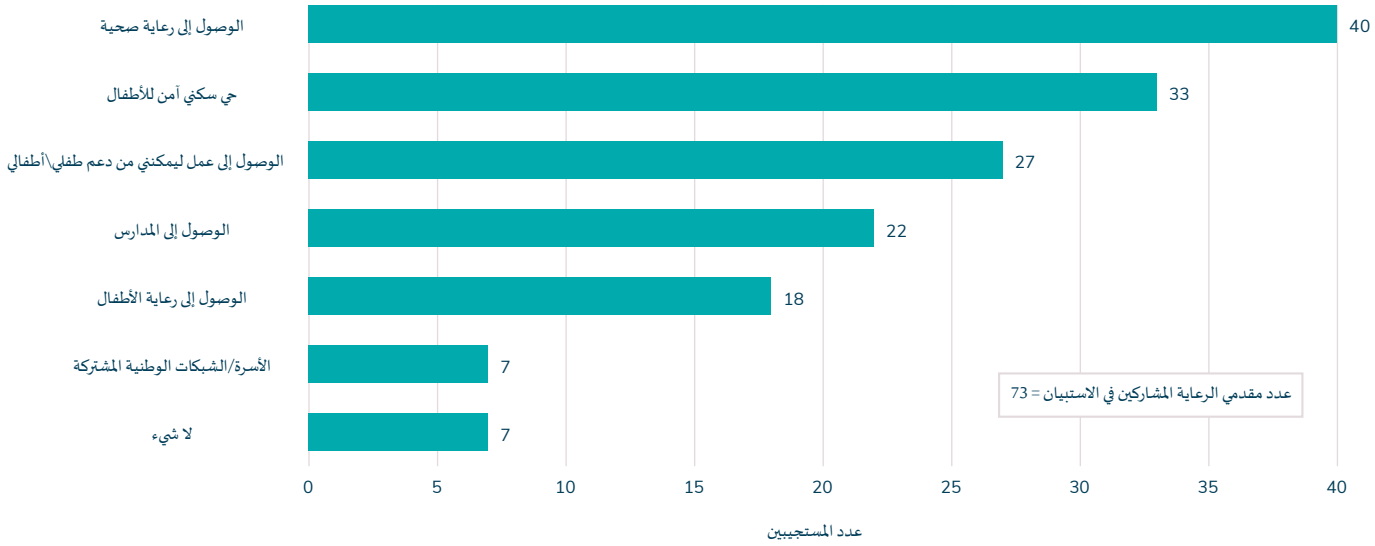

الشكل 7: كيف أثر السفر و أنت شاب على المكان الذي قررت البقاء فيه في تونس؟

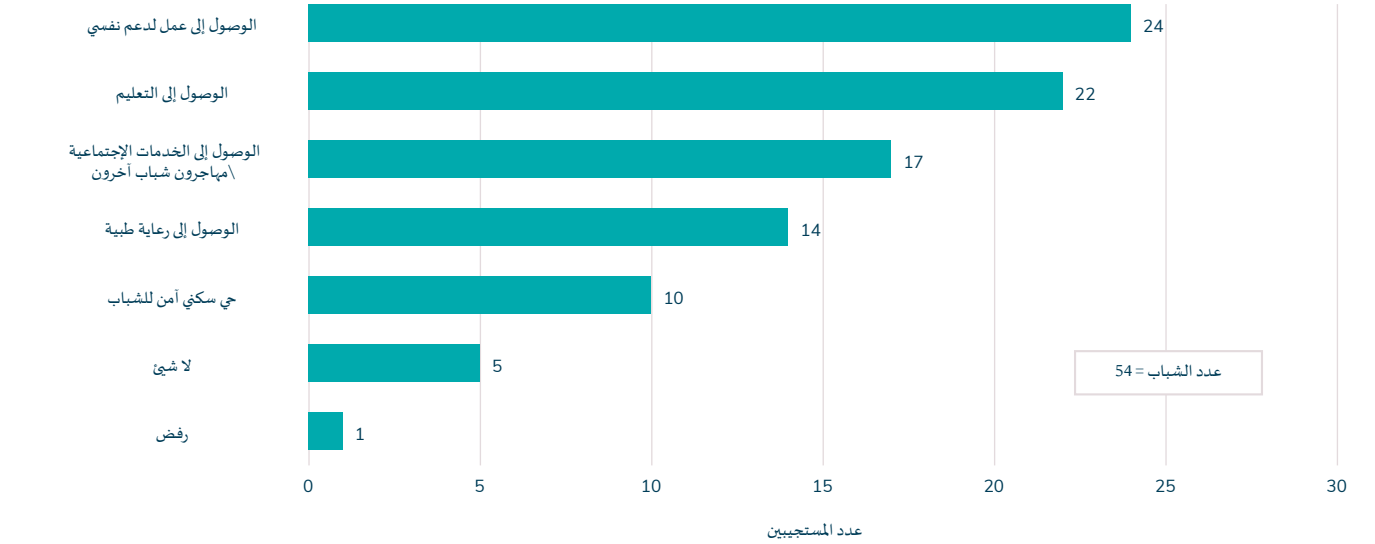

أوضح مقدم خدمة تمت مقابلته أن بعض اللاجئين والمهاجرين ينتقلون إلى العاصمة بعد وصولهم إلى تونس، وذلك بسبب الفرص الأكبر المتاحة وإجراءات اللجوء الأسرع: «أولئك الذين يدخلون من الجنوب يتقدمون بطلب للحصول على اللجوء. يستغرق الأمر وقتا في الجنوب لذلك فهم يسافرون شمالا لتسريع الإجراءات والبحث عن ظروف أفضل».

أشار بعض الشباب ومقدمي الرعاية من اللاجئين والمهاجرين الذين أجريت معهم مقابلات إلى وجود صعوبات فيما يتعلق بالتقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة (شهادة إقامة) في تونس. ولقد لاحظ مهاجر كونغولي يبلغ من العمر 20 سنة عدم وضوح الإجراءات ذاكرا العقبات المتعددة التي واجهها في الحصول على تصريح إقامة:

> «حتى للحصول على تصريح الإقامة، بذلت الكثير من المجهودات بمفردي، ولقد كان الأمر معقدا للغاية. فالوكلاء الذين يعملون في المكاتب لا يتحدثون الفرنسية ولا يعرفون المعلومات المتعلقة بإجراءات الحصول على تصريح الإقامة. إنهم يجعلونك تقدم الوثائق نفسها عدة مرات. إن النظام معقد جدا والقواعد تتغير عشوائيا. فقد اضطررت إلى دفع 40 دينارا تونسيا (15 دولارا أمريكيا) لتسجيل الإيصالات المالية وإلى تقديم أربع نسخ مصدقة من عقد السكن ... ولكن أصدقائي الذين تقدموا سابقا للحصول على بطاقة الإقامة لم يقوموا بهذه الإجراءات».

وقالت أم من ساحل العاج للقائمين بالمقابلات: «كنت أحاول إعداد الأوراق بمفردي. ولقد خصصت الكثير من المال من أجل ذلك، ودفعت الرسوم الضرورية، ولكن طلبي قد رُفض. إن ما جنيته هو خسارتي للمال فقط «. وقد يكون من الصعب أيضا على مقدمي الرعاية الذين ينجبون أطفالا داخل تونس الحصول على الوثائق المناسبة لطفلهم. وبينما يمكن إصدار مضمون ولادة للطفل في حالة ما تم تقديم الطلب في غضون 15 يوما من ولادته، فإن الولادة داخل الأراضي التونسية لا تمنح الطفل الجنسية بالضرورة. وإذا لم يتم طلب إصدار مضمون ولادة في غضون 15 يوما، يحتاج مقدم الرعاية إلى التماس المساعدة القانونية للحصول على الوثيقة[21].

وخلال مقابلتين شبه منظمتين مع اللاجئين والمهاجرين من الشباب، قال المستجيبون إنه حتى عندما يكون لدى الشخص الوثائق المناسبة، فإنه لا يزال عرضة لمواجهة عقبات إدارية في الوزارات والخدمات التونسية. كما أشار هؤلاء إلى وجود فهم محدود بين الموظفين الإداريين، في بعض الأحيان، لوضع اللاجئ وللبطاقة المرتبطة به، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود قانون لجوء وطني[22].

الوصول إلى رعاية للطفل

أعرب مقدمو الرعاية من اللاجئين والمهاجرين الذين شملهم الاستبيان، وخاصة مقدمي الرعاية الوحيدين منهم، عن الحاجة إلى توفير خدمات رعاية الأطفال حتى يتسنى لهم العمل لإعالة أطفالهم. وكما ذكر سابقا، فقد كان 47 من مقدمي الرعاية الـ 73 الذين تمت مقابلتهم من مقدمي الرعاية الوحيدين، وكان معظمهم من النساء. وأوضح العديد من هؤلاء أنه لا يمكنهم تحمل التكاليف الباهظة لخدمات الرعاية النهارية للأطفال. وفي هذا السياق، ذكرت أم لطفلين تبلغ من العمر 30 سنة من ساحل العاج مشاركة في الاستبيان ومقيمة بتونس العاصمة ما يلي: «بصفتي أما عزباء، فإنه من الصعب جدا إعالة أطفالي بمفردي. إذ لم أتمكن من وضعهم في دار حضانة للأطفال. فليس لدي الإمكانيات للقيام بذلك. ولإعالة أبنائي، أقوم بتصفيف الشعر في المنزل وكثيرا ما أقبل مواعيد الرجال للحصول على بعض المال».

إن التكلفة الباهظة لدور الحضانة ورياض الأطفال يمكن أن تجعل من مقدمي الرعاية وأطفالهم أكثر عرضة لخطر انتهاكات الحماية. فقد أوضحت امرأة نيجيرية من مقدمي الرعاية تمت مقابلتها أن التسول هو خيارها الوحيد لكسب الدخل، وبسب عدم وجود خيارات متاحة لرعاية أطفالها، فقد جلبتهم معها للتسول في الشوارع. ومن جهة أخرى، أشار مقدمو رعاية آخرون ممن كانوا قادرين على تحمل تكاليف رعاية الأطفال إلى وجود دور حضانة تُعنى بأبناء اللاجئين والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء على وجه التحديد. ولقد وصف أحد المستجيبين دار حضانة كان فيها الموظفون الأفارقة يعتنون بالأطفال اللاجئين والمهاجرين بينما كان الموظفون التونسيون يعتنون بالأطفال التونسيين: «يذهب [ابني] إلى دار حضانة، وهي دار حضانة للأطفال الأفارقة في العوينة، وذلك من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة. ويكلّف ذلك 250 دينارا تونسيا [90 دولارا أمريكيا] شهريا. والملاحظ أن العامل النيجيري هناك لا يعتني إلا بالأطفال الأفارقة رغم أن مديرة دار الحضانة هي امرأة تونسية ورغم وجود أطفال تونسيين أيضا».

الوصول إلى فرص العمل

من بين 54 شابا شملهم الاستبيان، كان 12 منهم يعملون و 9 منهم كانوا يعملون ويدرسون في نفس الوقت و 11 كانوا يدرسون فقط و 22 لا يدرسون ولا يعملون. وفي حين أن قرابة نصف الشباب الذين شملهم الاستبيان كانوا لا يدرسون ولا يعملون (17 من أصل 36)، فإن أقل من ثلث الشابات المشاركات في الاستبيان كن لا يدرسن ولا يعملن (5 من أصل 18). في هذا الصدد، أوضح رجل نيجيري يبلغ من العمر 21 سنة قائلا: «عادة ما أذهب للبحث عن عمل فيمواقع البناء أو في مجال الطلاء والدهان، ولكن فرص العمل في هذا المجال محدودة. وإذا لم أجد أي عمل، فما من خيار لدي سوى البقاء في المنزل أو التسكع مع بعض الأصدقاء الذين التقيت بهم هنا».

إن الإطار القانوني المحدود لتوظيف اللاجئين والمهاجرين في تونس يعرضهم لخطر الاستغلال في العمل ويجعل أوضاعهم أكثر هشاشة مما يعيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ولقد أبرزت المقابلات التي أجريت مع الطلبة ومع اتحاد الطلبة وجود تناقض بين التوظيف الفعال لطلبة بلدان جنوب الصحراء للالتحاق بالجامعات التونسية من جهة، وعدم توفر فرص لهم للانضمام إلى سوق العمل التونسي أثناء الدراسة أو بعد التخرج من جهة أخرى. ولقد أشار طرف معني بهذه المسألة قائلا: «سيكون من الرائع أن يتمكن العديد من هؤلاء الطلبة من العمل ولو قليلا هنا، لسنة أو لثلاث سنوات، وذلك قبل العودة إلى أوطانهم ليصبحوا بمثابة نقاط اتصال بين تونس وبلدانهم الأصلية، إذ سيعملون على نقل المهارات أو تسهيل التجارة الإقليمية. سيعود ذلك بالنفع على الجميع!»

ومثلما أشير إليه في القسم السابق، فإن عدم وجود خيارات ميسورة التكلفة لرعاية الأطفال تؤثر على قدرة مقدمي الرعاية على العثور على عمل مما يحد من قدرتهم تباعا على دفع تكاليف رعاية الأطفال، مما يجعلهم إزاء حلقة مفرغة. وفي هذ الصدد، قالت أم من سيراليون: «من الصعب جدا العثور على عمل ومعي أطفالي لأنني لا أستطيع تركهم في أي مكان ما. يقبل أرباب العمل النساء اللائي لديهن أطفال في سن العاشرة وما فوق «. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأمهات اللاتي يفتقرن إلى وجود مقدمي رعاية ثانويين لمساعدتهن في رعاية أطفالهن أثناء ساعات العمل لا يمكنهن القبول بوظائف في مجالات معينة. ولقد أشارت أم من ساحل العاج في هذا السياق: «لا يمكنني العمل في عطلات نهاية الأسبوع أو في المساء في مقهى أو مطعم على سبيل المثال. ولا يمكنني العمل بدوام مزدوج، لأنني يجب أن أعتني به [ابني] «. ولقد شددت أم أخرى من غينيا على ما يلي قائلة: «أعمل أحيانا في تنظيف المنازل وأترك طفلي مع صديقتي أثناء عملها ليلا في المقاهي».

21 قانون الجنسية التونسية (26 يناير\جانفي 1956).

22 بينما تعتبر تونس طرفا في اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وفي بروتوكولها لسنة 1967، فإن صياغة قانون اللجوء الوطني في البلاد وصلت إلى طريق مسدود منذ سنة 2012. ومع عدم وجود قانون للجوء موضع تنفيذ، تظل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجهة الوحيدة داخل البلاد المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين.

الوصول إلى التعليم

من من المفترض أن يحصل جميع الأطفال على التعليم بموجب القانون التونسي، ولكن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قدرة الأطفال على الالتحاق بالمدارس[23]. قالت أم من سيراليون: «هناك [لاجئون ومهاجرون] لا يعرفون أن لأطفالهم الحق في التعليم». وجدير بالذكر كذلك أنه قد لا يكون الأطفال غير المصحوبين بذويهم على دراية بحقوقهم. ولقد أفاد المستجيبون أنه حتى إذا كان مقدمو الرعاية على دراية بحق أطفالهم في التعليم، فإن بعض المدارس لديها ميول عنصرية وترفض قبول الأطفال اللاجئين والمهاجرين على النحو الذي أبرزه أحد مقدمي الرعاية الذين تمت مقابلتهم:

> «انا نادم حقا على جلب ابنتي إلى تونس ... إذ لا يمكنني العثور على مدرسة لها. وذات مرة ذهبت لرؤية مدرسة فأخبرتني مديرتها بصراحة أن مدرستهم ليست مخصصة للسود. فلو أخبرتني على الأقل أن المدرسة ليست مخصصة للأجانب، لكنت تفهمت ذلك. ولكن طريقتها في الحديث صدمتني. لقد اتصلت بكافة المنظمات غير الحكومية حتى يتسنى لابنتي الالتحاق بإحدى المدارس، ولكنهم لم يقوموا بأي شيء من أجلي».

ولقد لاحظ العديد من مقدمي الرعاية أن أطفالهم قد واجهوا تحديات لغوية في المدارس العمومية نظرا إلى العقبات الاقتصادية التي تحول دون تمكن مقدمي الرعاية من إدخال أطفالهم إلى المدارس الأجنبية أو الخاصة. وفيما يخص هذه المسألة، أشارت أم من ساحل العاج قائلة:

> «ابني] عمره خمس سنوات. وسيبلغ السادسة قريبا وسيتعين عليه الذهاب إلى المدرسة. في دار الحضانة يتعلم الصغار بأكثر من لغة - الفرنسية والإنجليزية والعربية - وفي الحي يلعب مع الجيران التونسيين الصغار. ولكنني لا أريده أن يذهب إلى مدرسة عمومية حيث لا يمكنه تعلم الفرنسية المكتوبة. إنني أود حقا أن ألحقه بمدرسة فرنسية، ولكنها مكلفة للغاية، فقد سألت عنها.»

واتفق مقدمو الخدمات الذين شملهم الاستبيان على أن أولوية الحصول على التعليم متاحة لكافة الأطفال في تونس من حيث المبدأ وبغض النظر عن بلد الأصل، ولكن لا يوجد نظام يستهدف إدماج الأطفال اللاجئين والمهاجرين على نحو فعال. ولئن لم يناقش مقدمو الخدمات بشكل صريح العنصرية ورهاب الأجانب التي أبلغ عنها اللاجئون والمهاجرون الذين تمت مقابلتهم، فإنهم أشاروا إلى ضرورة معالجة الحواجز اللغوية وإلى أهمية تحسين تدريب المدرسين الذين يدرسون الأطفال اللاجئين والمهاجرين والذين لديهم احتياجات مختلفة عن احتياجات الأطفال التونسيين. ولقد أشار صبي كاميروني ناطق بالإنجليزية وغير مصحوب بذويه إلى صعوبة إيجاد فرص تعليمية باللغة الإنجليزية. وإجمالا، يؤثر وصول الأطفال إلى التعليم على تطلعات مقدمي الرعاية للهجرة بمعزل عن تأثيره على رفاهية الأطفال وتطلعاتهم. وسيتم التطرق إلى هذين العاملين بمزيد من التفصيل في الأقسام اللاحقة.

5.التعرض لانتهاكات الحماية في تونس

يُنظر إلى تونس، على غرار ما سبقت مناقشته في القسم الثالث، على أنها بلد آمن نسبيا للأطفال والشباب اللاجئين والمهاجرين في المنطقة. فقد حدد أقل من 5% من الشباب (50 من أصل 1,013) و6% فقط من مقدمي الرعاية (22 من أصل 381) المشاركين في الاستبيان الخاص بـ 4Mi من يوليو\جويلية 2020 إلى فبراير\فيفري 2021 تونس باعتبارها المكان الأشد خطورة على امتداد رحلتهم. ومع ذلك، لا يزال الأطفال والشباب اللاجئون والمهاجرون عرضة لانتهاكات الحماية، والتي تشمل التحرش والعنف الجسدي والجنسي وانعدام الأمن بصورة عامة والعمل القسري. ويتناول هذا القسم البيانات الخاصة بالاستبيان المتعمق والتي تم جمعها من مارس إلى مايو 2021 والمتعلقة بمخاطر الحماية، بما في ذلك مختلف انتهاكات الحماية المصنفة حسب الجنس والموقع في تونس، ويبحث في المواضيع الرئيسية المتعلقة بالحماية والناتجة عن البيانات النوعية فيما يتعلق بالعزلة والاندماج والاستغلال الجنسي والانتهاكات والتسول والتمييز.

23 ينص الفصل 47 من الدستور التونسي على ما يلي: «حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم. على الدولة توفير جميع أنواع الحماية لكلّ الأطفال دون تمييز وفق المصالح الفضلى للطفل «. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت تونس قانون حماية الطفل في 9 نوفمبر 1995 تماشيا مع تدابير الحماية المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي صادقت عليها تونس في سنة 1992. علاوة على ذلك، يضمن قانون حماية الطفل حصوله على مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بغض النظر عن جنسيته.

الشكل 8. ما هي المخاطر التي يواجهها [ولد / بنت] اللاجئون والمهاجرون في تونس؟

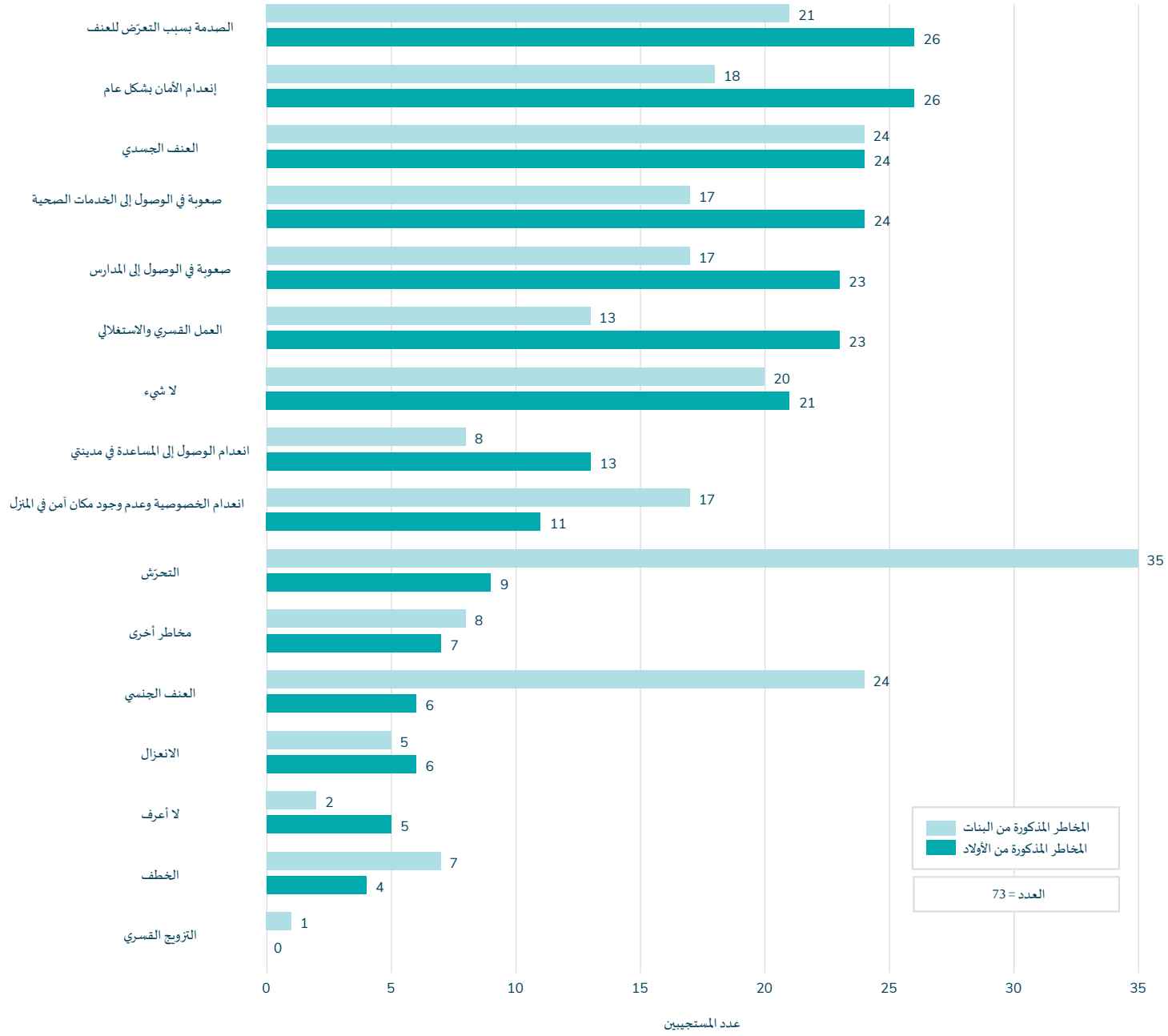

يوضح الشكل رقم 8 و 9 المخاطر المتعلقة بالجنسين لكل من الأطفال والشباب. إذ يُنظر إلى الفتيات والشابات بصفتهنّ أكثر عرضة للتحرش وللعنف الجنسي، وفي حالة الشابات فقط، للاستغلال من قبل ملاك السكن الذي يقمن باستئجاره. ومن ناحية أخري، يُنظر إلى الأولاد والشباب على أنهم أكثر عرضة للعمل القسري والاستغلال والعنف الجسدي. أما الاطفال والشباب من الجنسين عموما فينظر إليهم بصفتهم عرضة للصدمات وانعدام الأمن بصورة عامة.

الشكل 9. ما هي المخاطر التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون الشباب [ذكور/ إناث] في تونس؟

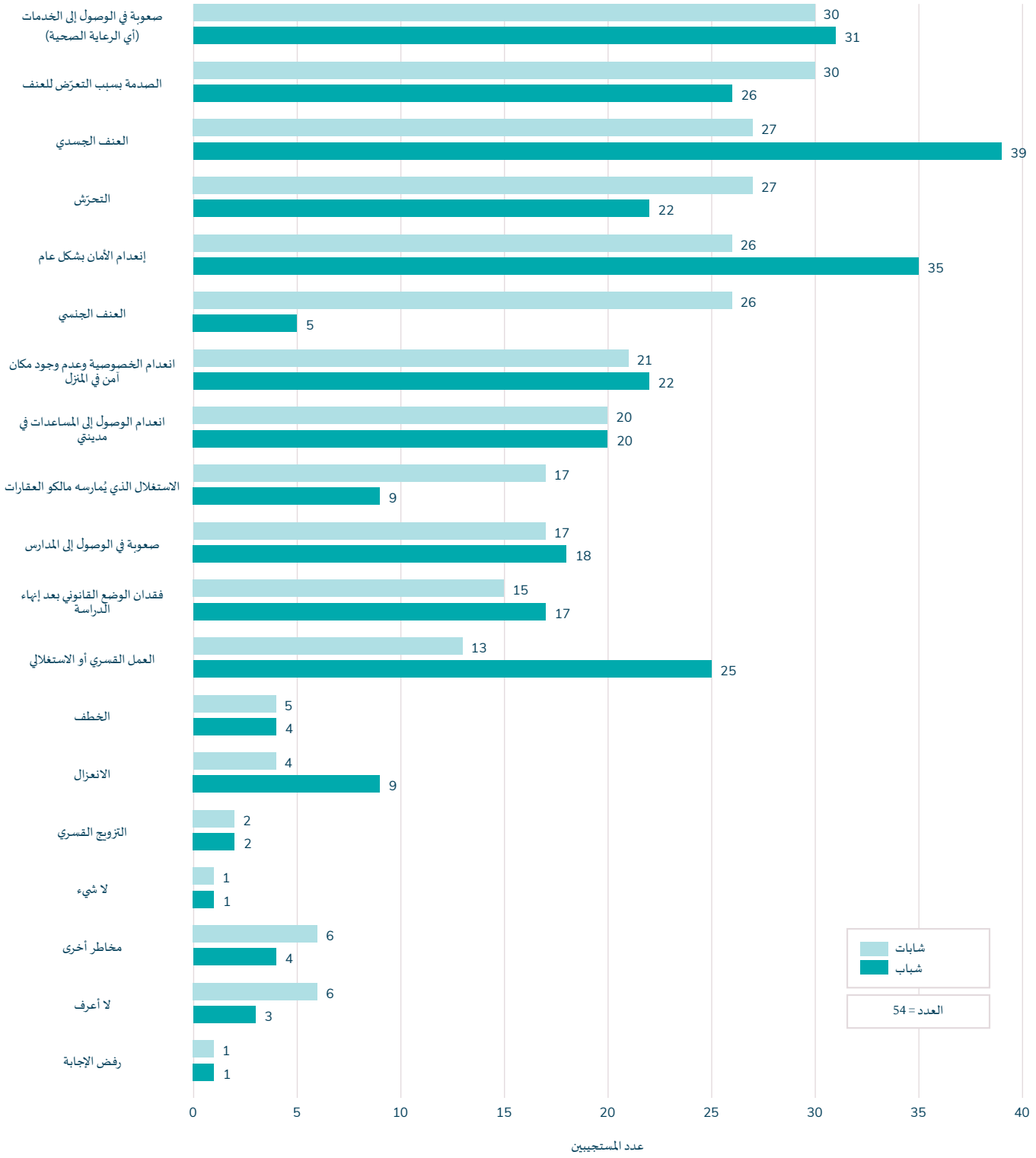

انتهاكات الحماية حسب المنطقة في تونس

وافق غالبية مقدمي الرعاية (34 من 73) أو وافقوا بشدة (7) على أن المدينة أو الحي الذي يعيشون فيه حاليًا آمن للأطفال تحت رعايتهم. وبالنسبة إلى مقدمي الرعاية في مدنين على وجه الخصوص (19 من 21)، إما وافقوا أو وافقوا بشدة على أنهم يعيشون في مكان آمن للأطفال. قد يكون هذا الشعور بالأمان نسبيًا، حيث وصل الجميع باستثناء واحد فقط إلى تونس بعد العبور عبر ليبيا.

وعلى عكس مقدمي الرعاية، من بين 8 من الشباب الذين شملهم الاستبيان في مدنين، وافق 3 فقط على أن مدينتهم أو حيهم الحالي آمن، بينما 5 لم يوافقوا ولم يختلفوا في هذا الصدد. في تونس الكبرى (بما في ذلك بن عروس وأريانة)، عارض 14 من أصل 34 مشاركا واعترض 5 بشدة على أن مدينتهم آمنة. ومن بين المستجيبين الثمانية في صفاقس: 2 اختلفوا بشدة وواحد اختلف و 3 لم يوافقوا ولم يختلفوا على أن مدينتهم آمنة. وتكشف هذه البيانات عن تصور أعلى للمخاطر في صفوف الشباب بالمقارنة مع نظرائهم من مقدمي الرعاية في جميع مدن الاستيطان.

وعند حثهم للحديث عن المخاطر بشكل أكبر، أبدى الشباب الذين شملهم الاستبيان أن المدينة الأكثر خطورة بالنسبة للمهاجرين الشباب في تونس هي تونس الكبرى (17 من 54، و 4 منهم حددوا مدينة أريانة بالذات)، تليها صفاقس (8)، مدنين (4، بما في ذلك بلدية جرجيس) ونابل (1). والجدير بالذكر أن 10 مشاركين رفضوا الإجابة على هذا السؤال، وأجاب 8 أنهم لا يعرفون، وذكر 3 أنه لا توجد مدن محفوفة بالمخاطر. أشار المشاركون الذين حددوا تونس الكبرى باعتبارها المدينة الأكثر خطورة على وجه التحديد إلى مخاطر السرقة (15 من 17)، وانعدام الأمن بشكل عام بسبب العصابات المحلية (14)، والاعتداء الجنسي (11) [24]. كما أشار بعض المستجيبين إلى خطر الاحتجاز التعسفي (8) والاتجار بهم (6). أشار المشاركون الثمانية الذين حددوا صفاقس على أنها المدينة الأكثر خطورة إلى خطر الاتجار بالبشر والسرقة (7 لكل منهما)، يليه الاحتجاز التعسفي (6)، وانعدام الأمن بشكل عام (5)، والاعتداء الجنسي (5).

التحرش والعنف الجسدي

في حين أشار العديد من مقدمي الرعاية الذين شملهم الاستبيان إلى أن المدينة أو الحي الذي يعيشون فيه حاليًا آمن للأطفال تحت رعايتهم، كما أفاد الكثيرون أيضا أن الأطفال معرضون لخطر المشاغل المختلفة المتعلّقة بالحماية. كثيرا ما أشار الشباب ومقدمو الرعاية الذين تمت مقابلتهم إلى التحرش والعنف الجسدي كتجارب شائعة. وأفاد مقدمو الرعاية الذين يسافرون مع الأطفال أن العنف الجسدي كان خطرا شائعا للأطفال (24 من 73 للفتيات والفتيان). وقد كان التحرش من بين المخاطر التي تمت ملاحظتها أكثر بالنسبة للفتيات (35 للفتيات و9 للأولاد). أوضحت إحدى الأمهات من ساحل العاج أنها تجنبت ركوب الحافلة مع ابنها البالغ من العمر 5 سنوات لتجنب تعريضه للإهانات أو التحرش العنصري. وكان العنف الجسدي هو التحدي الذي أشار إليه الشبان أكثر من غيره (39)، بينما لوحظ أن التحرش يؤثر على كل من الشبان (22) والشابات (27).

الإعتداء والإستغلال الجنسي

أفاد 35 من بين 73 مقدم رعاية أن الفتيات كن معرضات لخطر التحرّش، بينما صرح 24 من بينهم أنهن كن معرضات للاعتداء الجنسي. وذكر الشباب المتنقّلون التحرش الجنسي ضمن مجموعة المخاطر التي تواجهها الفتيات المهاجرات واللاجئات (26 من بين 54). وسلّط مقدم خدمة في ولاية صفاقس الضوء على خطر انجذاب المراهقات إلى الدعارة، مشيرا إلى حالة فتاة في سن السادسة عشر كانت ضحية الإتجار قد فقدت حياتها نتيجة العنف والاستغلال الجنسي. وشدّد مقدم خدمة آخر من ولاية تونس أن الفتيات، خاصة اللاتي يعملن في مجال خدمات الإعانة المنزلية، كن معرّضات للاستغلال الجنسي. وذكر بعض مقدمي الخدمة خطر الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأولاد، خاصة عندما يرتبطان بشبكات الإتّجار والمخدرات.

التسول والعمل القسري

أفاد 23 من بين 73 مقدمي الرعاية المشمولين بالإستبيان/ أن الأولاد عادة ما يكونون معرضين لخطر العمل القسري، حيث ذكرت أمّ من سيراليون أن: «الأطفال في سن أكبر من عشر سنين معرضون لخطر التجول في الشوارع والتسول لأن عائلاتهم يرغمونهم على ذلك.» الأطفال غير المرافقون أو غير المراقبون الذين يعيشون في المجتمعات السكنية الواسعة ولهم أفراد عائلة لا يقدمون لهم الرعاية أو يفتقرون إلى أفراد عائلة راشدين معرضون أيضا إلى الاستغلال من خلال التسول. تقول أمّ من سيراليون أن التسول عادة ما يشمل بعدا جنسانيا، حيث أن العائلات عادة ما يحثون الاولاد على ممارسة التسول:» نرى الاولاد يتسولون في الشوارع لأن عائلاتهم فقيرة.» وأكّد مقدم خدمة في تونس أن الأولاد عادة ما يكونون معرضين لخطر التسول والعمل القسري، كما تشير بيانات الإستبيان إلى أن المراهقين منهم هم الاكثر عرضة إلى هذا. كما هو الحال مع الدعارة، لا يعتبر التسول خطرا يهدد الأطفال فقط، بل هو بمثابة آلية تأقلم سلبية يعتمدها الوالدان، مما يسلط الضوء على الافتقار إلى الدعم في حالات الضعف الشديدة.

العزلة والإدماج

سلط العديد من المخبرين الرئيسيين الضوء على مخاطر الشعور بالوحدة والملل والافتقار إلى الاندماج الاجتماعي، ولا سيما بالنسبة للأطفال الصغار، إذ قال أب سوداني: «الأطفال الصغار يواجهون خطر العزلة والملل وعدم الاندماج بشكل جيد في المجتمع التونسي». وشدد أب إريتري هذه النقطة مصرحا: «يحتاج الأطفال من سن 0 إلى 5 إلى مزيد من الترفيه، وهذا غائب. كما أن هناك نقصا في استراتيجية الاندماج في المجتمع التونسي». تم ذكر نقص الاندماج بشكل خاص من قبل أولئك الذين لا يتحدثون العربية كلغتهم الأساسية، وخاصة أولئك الذين واجهوا حواجز لغوية في الوصول إلى

24 أشار 17 من المستجيبين أن تونس الكبرى، بما في ذلك أريانة، هي أكثر مدينة محفوفة بالمخاطر. وقد توصّلنا إلى ذلك من خلال خيار «أخرى – الرجاء التحديد» في الاستبيان. كما قدّم 16 من المستجيبين تفاصيل حول المخاطر المحدّدة.

التعليم مثل صبي كاميروني غير مصحوب بذويه. وأفادت فتاة ليبية تبلغ من العمر 13 عامًا عن نقص الأنشطة اللامنهجية للأطفال: «ليس لدينا ما نفعله في أوقات فراغنا، ونشعر بالملل أحيانًا». لاحظ أحد مقدمي الخدمات في تونس أن هناك «نقص في الاندماج مع الأطفال وإدماجهم في ظل غياب المساحات الثقافية. هذا هو الحال خاصة لأولئك الذين يعانون من أوضاع غير نظامية».

وناقش هذه القضايا بشكل أوسع بعض الشباب الذين قابلناهم. قالت امرأة من ساحل العاج تبلغ من العمر 23 عامًا: «الحياة والاندماج صعبان، خاصة البحث عن سكن وعمل «. يمكن أن تؤدي هذه المصاعب إلى تفاقم إشكال الفرص المحدودة لتعزيز الاندماج.

نقل الكثير من الشباب المتنقّلين واللاجئين الذين يبحثون عن الفرص التعليمية في تونس حالات تمييز علني في أقسام المدارس والجامعات. وأفصح أب إرتري التالي:» لدي أبنتان يلتحقان بالمدرسة، واحدة بشرتها سوداء والأخرى لون بشرتها فاتح، سألهما المعلم كيف لهما أن يكونا أختان، وبعد ذلك، أصبحتا يتسألان عن سبب اختلافهما. أعتبر هذا خطرا نفسيا عليهما.» يؤثر التمييز كذلك على صغار السن من بين الطلبة. قال شاب بوروندي:» خلال عامنا الأول من الدراسة، تعرضنا أنا وأصدقائي إلى وضعية تمييز. كان الأستاذ يسند لنا أعدادا منخفضة مقارنة بالآخرين وكان ينعتنا بـ «الكحلوش» (أسود)». وأضاف طالب من ساحل العاج: «يرفضون الجلوس بجانب الطلبة من جنوب الصحراء، ويسخرون منا عندما نجيب جوابا خاطئا.»

حقوق الصورة:
© UNHCR/Peter Horton

6.الوصول إلى المساعدات

أشار أكثر من نصف مقدمي الرعاية (199 من 381) وما يقرب من 3/2 الشباب (661 من 1,013) الذين شملهم الاستبيان بين يوليو\جويلية 2020 وفبراير\فيفري 2021 أنهم لم يتلقوا المساعدة منذ ظهور جائحة فيروس كورونا. أشار أكثر من 86% من الشباب (875 من 1,013) و94% من مقدمي الرعاية (358 من 381) إلى أنهم ما زالوا بحاجة إلى مساعدة إضافية[25].

الشكل 10. مانوع المساعدات التي تحتاجها؟

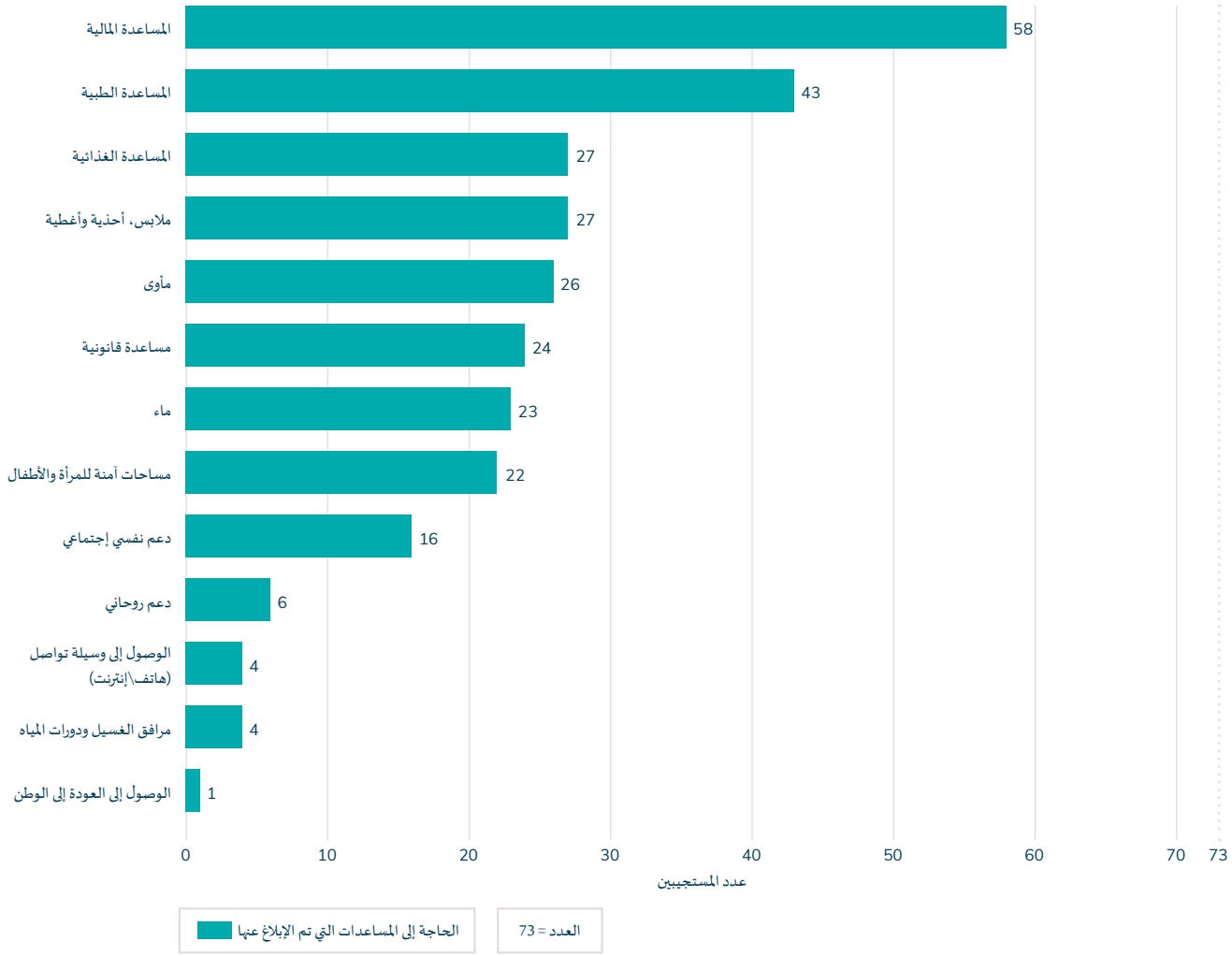

عارض معظم مقدمي الرعاية الذين شملهم الاستبيان (59 من 73) أو رفضوا بشدة أن المساعدة المتاحة كانت كافية لتغطية احتياجاتهم الحالية (الشكل 11). أفاد جميع مقدمي الرعاية (باستثناء واحد) إلى أنهم ما زالوا بحاجة إلى المساعدة، كما أشار المجيبون إلى الحاجة المستمرة للمال (58 من 73)؛ الرعاية الطبية (43)؛ الطعام (27)؛ الملابس والأحذية والأغطية الملابس والأحذية والأغطية (27)؛ المأوى/السكن (26)؛ المساعدة القانونية (24)؛ الماء (23)؛ والمساحات الآمنة للنساء والأطفال (22). أفاد بعض مقدمي الرعاية الذين تمت مقابلتهم أنهم يعرفون المنظمات المحددة التي يمكنهم طلب المساعدة منها، لكنهم أشاروا إلى أن مستوى الرعاية لم يكن كافياً لتلبية احتياجاتهم. قد يشير العدد الكبير من المجيبين الذين أبلغوا عن عدم تلقي أي مساعدة أن بعض مقدمي الرعاية لا يتقدمون بطلب للحصول على المساعدة لأنهم يرون أنها غير كافية.

25 أشار جزء كبير من مقدمي الرعاية الذين شملهم الاستبيان لهذه الدراسة (30 من 73) أنهم لم يتلقوا أي مساعدة لصالح الطفل الذي يرعونه (الشكل 10). بالنسبة إلى أولئك الذين تلقوا نوعا من أنواع المساعدة لأطفالهم، كانت المساعدة في الحصول على الرعاية الطبية (24) والغذاء (17) من بين أكثرها شيوعا.

الشكل 11. إلى أي مدى تُوافق على عبارة «الدعم المقدم للاجئين والمهاجرين الذين يسافرون برفقة أطفال في تونس كافٍ»؟

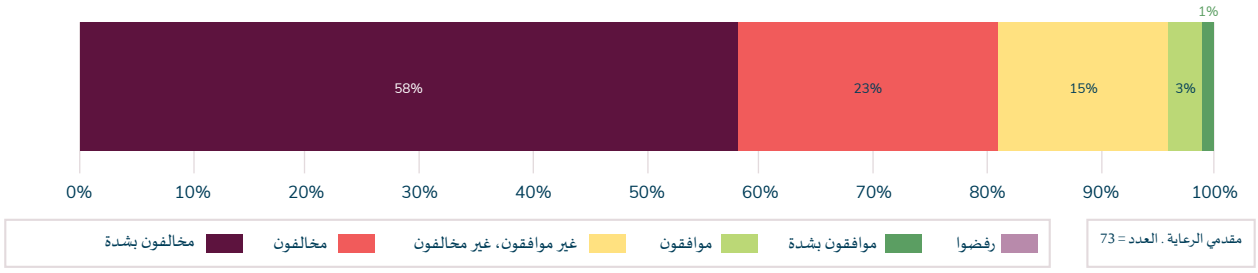

الشكل 12. هل تلقّى الأطفال تحت رعايتك أيًا من أشكال المساعدة التالية؟

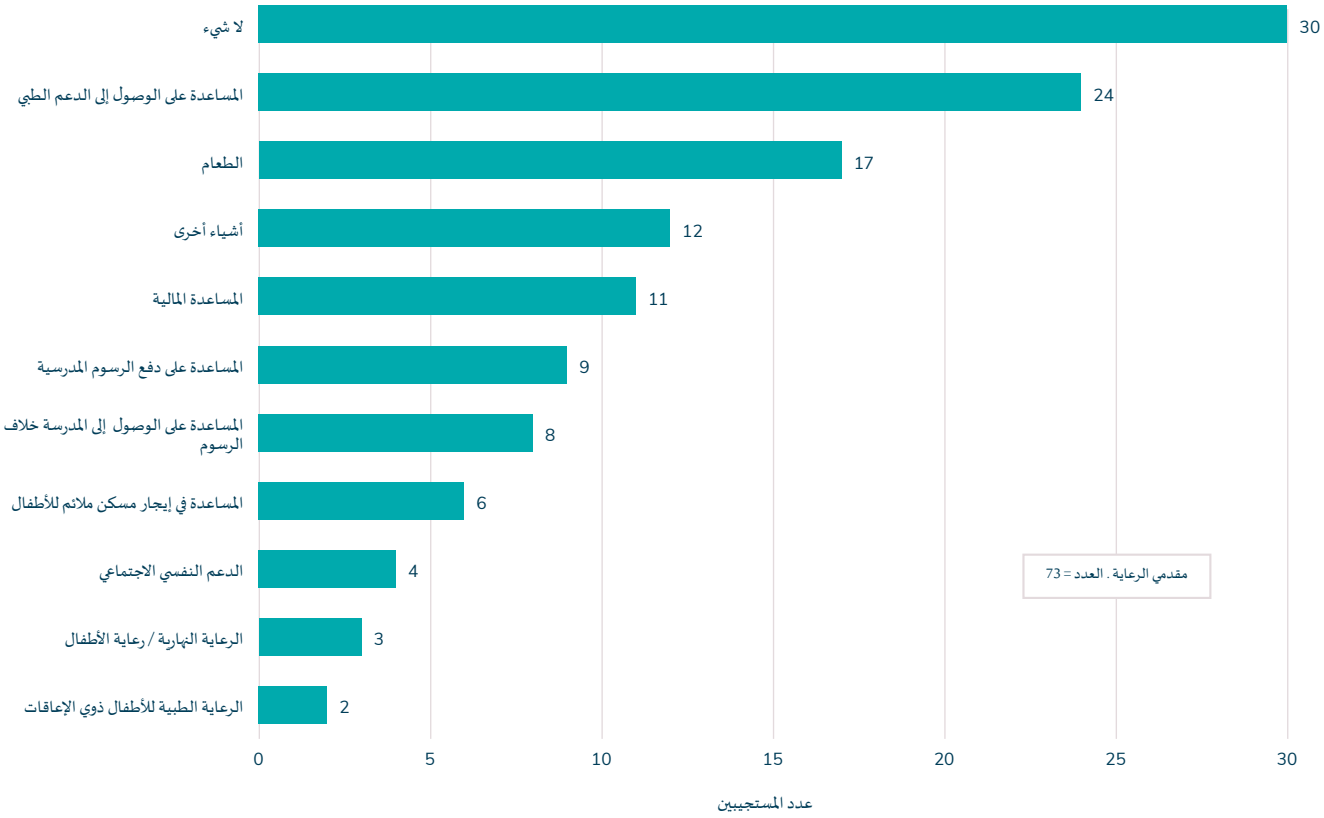

وأشار المخبرون الرئيسيين إلى أن احتياجات المساعدة تختلف مع اختلاف الفئات العمرية للأطفال. سلط كل من مقدمي الرعاية ومقدمي الخدمات الضوء على الاحتياجات المماثلة للأطفال الصغار (0-5)، بما في ذلك الوصول إلى الأنشطة اللامنهجية والخدمات الصحية ومراكز رعاية الأطفال. كما أفاد أحد مقدمي الرعاية الإيفواريين: «أخذت ابني الصغير إلى مستشفى في وسط المدينة ودفعنا 90 دينارًا تونسيًا [30 دولارًا أمريكيًا] مقابل الغرز. أقرضني صديقي المال ودفعت الدين على أقساط «. أوضح مقدمو الخدمات أن اللاجئين والمهاجرين لا يحتاجون فقط إلى النفاذ إلى المدرسة، ولكن أيضًا المساعدة والأغراض والدعم للاستفادة من تعليمهم. وأضاف أحد مقدمي الخدمة في مدنين: «للأسف، بدأ الكثيرون في ترك المدرسة بسبب نقص المساعدة فيما يتعلق بالاحتياجات المدرسية.»

وافق 33% من الشباب الذين شملهم الاستبيان ووافق 41% منهم بشدة على أن الدعم لم يكن كافياً (الشكل13). أفاد 47 من بين 54 شابًا شملهم الاستبيان أنهم بحاجة إلى مساعدة إضافية، لا سيما بخصوص المال (32)، والمساعدة القانونية (30)، والدعم الطبي (24)، والمأوى/السكن (19). أوضح رجل من بوروندي يبلغ من العمر 23 عامًا: «أعتقد أن الشباب بحاجة إلى مساعدة من المنظمات غير الحكومية لتسوية أوضاعهم وضمان حقوقهم». أكد أحد مقدمي الخدمات في صفاقس أن اللاجئين والمهاجرين من الشباب المتنقلين يحتاجون إلى الدعم للحصول على الوثائق القانونية، والتي بدورها ستحسن وصولهم إلى العمل وتكثّف فرص التدريب المتخصصة لجعل مهاراتهم تتماشى مع احتياجات سوق العمل.

الشكل 13: إلى أي مدى تو افق على عبارة «الدعم المقدم للاجئين والمهاجرين الشباب في تونس كافٍ»؟

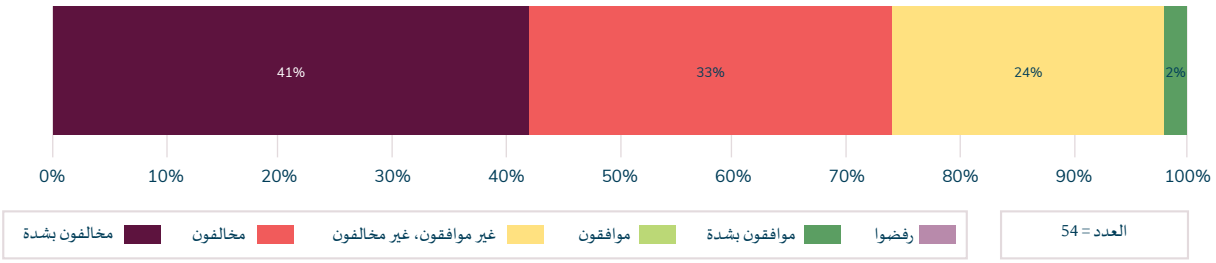

خلاف الدعم من المنظمات غير الحكومية، يتلقى الأطفال والشباب اللاجئون والمهاجرون أحيانًا الدعم من جيرانهم التونسيين. سلط أحد المجيبين من الشباب البوروندیين الضوء على لطف هؤلاء الجيران خلال شهر رمضان بشكل خاص: «خلال شهر رمضان، يقدم لي جيراني التونسيون الطعام يوميًا». وأضافت فتاة ليبية: «يساعدنا التونسيون أحيانًا بالطعام والأشياء، على سبيل المثال خلال شهر رمضان».

بالإضافة إلى المساعدة التي قدمها المجتمع المدني التونسي والمنظمات الدولية، ذكر 19 من بين 54 شابًا أنهم ليس لديهم شبكة دعم قوية في تونس، بينما ذكر 20 منهم أن شبكة دعمهم تتألف من العائلة والأصدقاء في الخارج. تضمنت شبكات الدعم الرئيسية في تونس مهاجرين آخرين ليسوا في فئتهم العمرية (13)، أو جمعيات محلية أو منظمات غير حكومية (12). قال مهاجر شاب من كوت ديفوار: «أتلقى من وقت لآخر مساعدات غذائية من الجالية الإيفوارية». الأطفال غير المصحوبين بذويهم على وجه الخصوص لديهم شبكات دعم محدودة للغاية. قال صبي كاميروني غير مصحوب بذويه للمحاورين أنه ليس لديه من يلجأ إليه، وذكرت فتاة إيفوارية غير مصحوبة أن مصادر دعمها تأتي من جمعية «أرض اللجوء- تونس» ووالدتها الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيما يتعلق بأنواع المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة خلال رحلة الهجرة، ذكر الشباب أنها غالبا ما تكون معلومات تتعلق بالظروف في تونس، تليها معلومات عن السلامة والأمن أثناء الرحلة ومعلومات عن حقوقهم داخل تونس. استشهد مقدمو الرعاية في أغلب الأحيان بمعلومات عن الظروف في تونس إلى جانب السلامة والأمن طوال طريقهم وظروف رحلتهم ومدتها. أشارت المقابلات القليلة مع الأطفال غير المصحوبين بذويهم إلى أنهم أكثر اهتمامًا بالمعلومات حول النفاذ إلى التعليم وما إذا كانوا قادرين على تغيير وضعهم المعيشي الحالي. وأجاب عدد قليل فقط بأنهم لا حاجة لهم إلى معلومات إضافية.

الشكل 14. ما هي المعلومات التي قد تكون مفيدة والتي لم تتلقاها؟

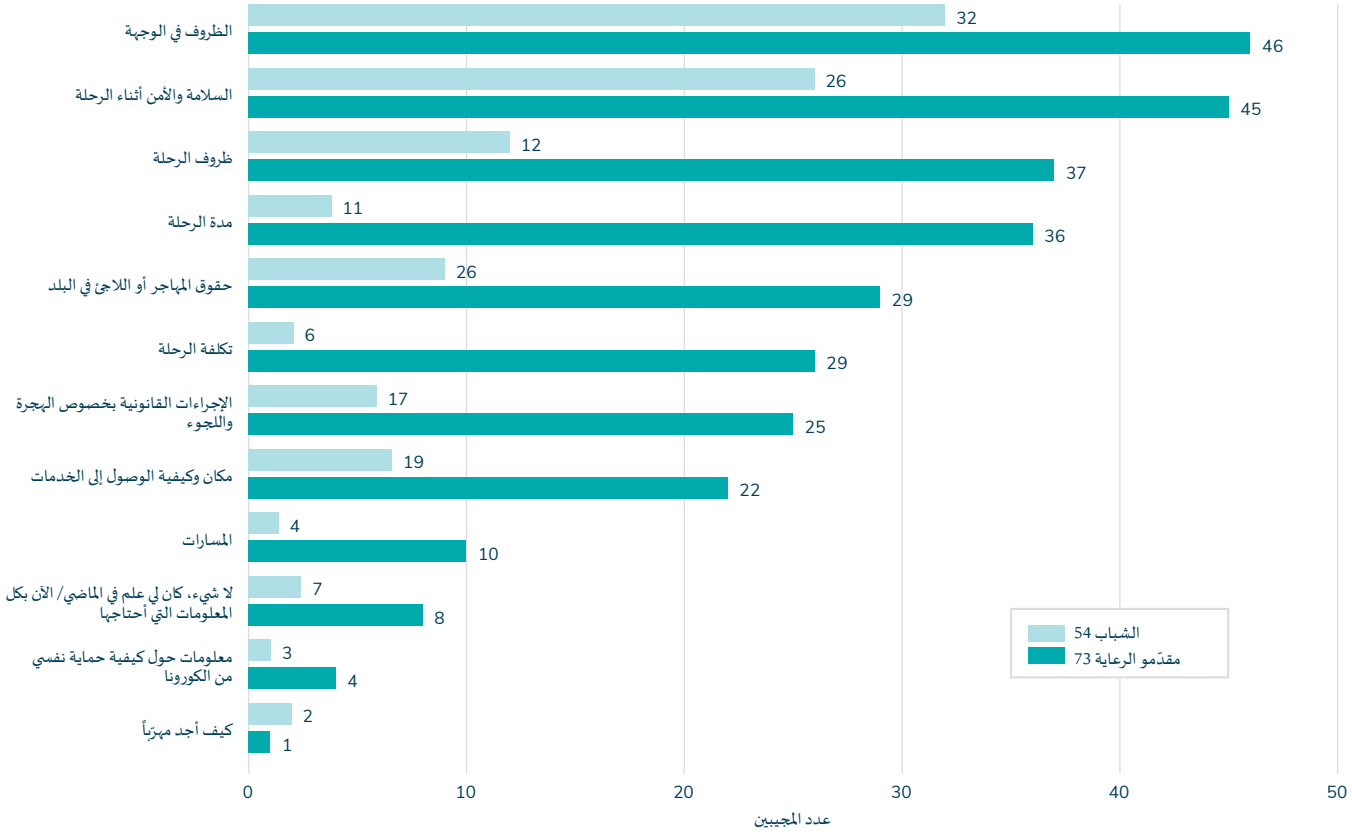

الختام

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن تجارب الأطفال والشباب اللاجئين والمهاجرين في تونس وتوفير قاعدة أدلة قوية لأولئك الذين يعملون في مجال دعم هذه الفئات . وتؤكد على أن عملية صنع القرار بشأن هجرة الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية معقدة، كما هو محدد بالفعل في بحوث الهجرة للبالغين الذين يسافرون بمفردهم. أبرزت الإستبيانات والمقابلات التي أجريت لغرض هذه الدراسة أن هجرة الأطفال والشباب إلى تونس تتّسم بمجموعة متنوعة من العوامل المساهمة بما في ذلك النزوح القسري بسبب النزاع ورغبة المهاجرين في العثور على مكان آمن والسعي إلى الوصول إلى التعليم العالي والفرص الاقتصادية والمضي قُدمًا بعد الهجرة الأولية غير المستقرة والخطيرة إلى ليبيا والجزائر.

يستعمل المهاجرون وسائل نقل متعدّدة غالبا ما يحددها المسار المختار وتأثير السائقين على التنقل،والإمكانيات المادية لمقدمي الرعاية والأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين. يواجه الأطفال والشباب أوجه ضعف معينة، كما أن قدرة المهاجرين والمهجَّرين على اختيار مسارات معينة لها آثار على المخاطر التي يواجهونها طوال رحلتهم وعلى احتياجات حمايتهم في تونس.

رغم أن تونس تعتبر نسبيا بلدا آمنا في المنطقة، فإن احتياجات الحماية لازالت موجودة بالنسبة إلى الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين، وتشمل التحرش والعنف الجسدي والجنسي والتمييز فيما يخص فرص الوصول إلى التعليم والخدمات. كل من مقدمي الرعاية والشباب قد أشاروا إلى انعدام أو نقص في الوصول إلى مساعدات كافية عند تواجدهم تونس. بينما صادقت تونس على الكثير من المعاهدات الدولية التي تخص حماية الطفل، لا تزال هنالك ثغرات في الاستجابة إلى الإحتياجات التي تتعلق بحماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين.

حقوق الصورة:
© UNHCR/Peter Horton

التوصيات

السلطات التونسية

- تعزيز الوصول إلى المعلومات حول حق الأطفال الأجانب المولودين في تونس فيما يتعلق بتسجيل المواليد وتقديم إرشادات واضحة حول كيفية تسجيل الأطفال حديثي الولادة باللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية.
- تمكين الأطفال والشباب من الوصول إلى آليات المراقبة والاستجابة للشكاوى المتعلقة بالتمييز الممارس ضدّ الأطفال المهاجرين والمهجَّرين وأثره على وصولهم إلى خدمات الوثائق المدنية وشهادات الإقامة والأمن والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.
- تشجيع مبادرات لتدريب السلطات على المستوى الوطني والمحلي بشأن حقوق المهاجرين والمهجَّرين من الأطفال والشباب وعلى ممارسات عدم التمييز والادماج الاجتماعي.
- تعميم دمج الأطفال والشباب والأسر المهاجرين والمهجَّرين في جميع أبعاد نظم حماية الطفل وفي برامج المساعدة الاجتماعية لضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأطفال اللاجئين والمهاجرين على قدم المساواة مع الأطفال المحليين.
- ضمان رعاية وخدمات حماية الطفل المناسبة والمتكاملة للأطفال المهاجرين والمهجَّرين بدءا من وقت وصولهم.
- ضمان إحالة الأطفال المتنقّلين بين المناطق المحلية إلى السلطات المختصة في المواقع الجديدة وتأكيد على أن بإمكانهم الإستفادة من استمرارية إدارة حالتهم.
- تكليف الهيئات العامة المناسبة بمسؤولية مراجعة سياسات وإجراءات ومعايير الرعاية والحماية متعددة القطاعات ومراقبتها وتنسيقها وتحسينها لصالح الأطفال المهاجرين والمهجَّرين.
- النهوض بالوعي العام فيما يتعلق بإلتزامات تونس بمبادئ عدم التمييز.
- تحفيز تطوير فضاءات يمكن فيها للأطفال والشباب من جنسيات متعددة أن يتفاعلوا لغرض تشجيع الإدماج.
- تعزيز تطبيق وتنفيذ معايير الرعاية الجيدة بالنسبة للرعاية البديلة ودعم مجموعة من خيارات الرعاية المناسبة لصالح الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين بما فيها الملاجئ المؤقتة ومراكز إيواء المجموعات الصغيرة ومؤسسات الرعاية.
- زيادة الوصول إلى الفرص التوظيفية للمهاجرين واللاجئين صغار السن في تونس.
- دعم التنسيق بين الهياكل الإدارية وقطاع العمل الإنساني للتغلب على الثغرات المعلوماتية الكمية والنوعية الموجودة حاليا، الخاصة بديناميكيات الهجرة المختلطة.

السلطات القنصلية

- زيادة الوصول إلى المعلومات لصالح مقدّمي الرعاية والأطفال والشباب بمن فيهم الطلبة فيما يخصّ الأوضاع والحقوق القانونية للأطفال المهاجرين والمهجَّرين في تونس.
- توفير المعلومات لمقدمي الرعاية للأطفال الأجانب المولودين في تونس، بما في ذلك مبادئ توجيهية واضحة حول كيفية تسجيل الأطفال حديثي الولادة والتقدم بطلب للحصول على وثائق الحالة المدنية باللّغات المناسبة.
- توفير معلومات حول مخاطر رحلات الهجرة في بلدان المغادرة مع أخذ خصوصية تجارب الشباب والأطفال المتنقلين بعين الاعتبار.

المنظمات الدولية والمجتمع المدني المحلي

- تنظيم فريق عمل من أجل تكثيف التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والهياكل الحكومية فيما يتعلق بجمع وتبادل الإحصائيات وغيرها من البيانات حول الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين.
- تيسير عملية تحديد الهوية بشكل آمن والوصول إلى خدمات العدالة من أجل الأطفال اللاجئين والمهاجرين من ضحايا التمييز العنصري ورهاب الأجانب ومساعدة الأطفال والشباب والعائلات على التعامل مع آراء وتجارب التمييز والعنف وانعدام الأمن.
- إعطاء الأولوية لوصول الأطفال والشباب غير المصحوبين بذويهم إلى السكن الآمن والخاص.
- دعم رفاه وسلامة العائلة ومقدم الرعايةوالاستثمار في برامج تخص تعزيزهم.
- تطوير الروابط والمشاركة في آليات الإحالة مع الخدمات الحالية التي تقدمها الدولة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والتي تسهّل الوصول إلى المساعدات وتستجيب بنحو شامل لاحتياجات الأطفال والشباب والعائلة.
- توفير خدمات رعاية الطفل لمقدّمي الرعاية الوحيدين الذين يكفلون أطفالا لم يبلغوا سن العاشرة.
- تحسين فرص وصول الأطفال والشباب المتنقلين إلى التعليم والاستجابة إلى احتياجات الأطفال والشباب الثانوية من أجل الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها (بما في ذلك التعليم التعويضي وتعلّم اللغات والأنشطة اللامنهجية).
- تعزيز فرص تشجيع الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب والعائلات المهاجرين والمهجَّرين.
- تطوير فضاءات آمنة ملائمة للأطفال والشباب والتي تراعي المنظور الجنساني، حيث يمكن للأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين الوصول إلى المعلومات و المساعدات والدعم.
- دعم الآليات المجتمعية داخل مجتمعات التونسيين والمهاجرين، مما يؤدي إلى تمكينهم من تحديد الإحتياجات المتعلّقة بالحماية وتوفير المعلومات حول الوصول إلى الخدمات ذات الصّلة للأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين، بالإضافة إلى نصائح عملية وقانونية حول ضمان سلامتهم.
- تكثيف البرامج التي تستهدف الأطفال والشباب والعائلات المهاجرين والمهجَّرين، وتوظيف أشخاص يتكلمون لغات غير الفرنسية والعربية بهدف توفير دعم أفضل للأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين الذين يتكلمون لغات أخرى.

الباحثون

- تكثيف دراسة آليات التأقلم للأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين في تونس بغرض تحسين قدرات الحماية والصمود.
- تكثيف دراسة الطرق التي ساهمت بها تجارب المهاجرين، سواء كانوا في طريقهم إلى تونس أو داخلها، في تحقيق نتائج إيجابية للأطفال والشباب والأسر.
- إجراء المزيد من الأبحاث حول تجارب مقدمي الرعاية الوحيدين المتنقلين، بما في ذلك الدوافع والمخاطر وآليات التأقلم.
- تحديد لجهات الفاعلة بشكل منتظم لفهم أفضل لعمل المنظمات ومعرفة الخدمات الموجودة والنشطة وفي أي مناطق من البلاد.
- العمل مع المنظمات غير الحكومية لتجميع إحصاءات شاملة عن الأطفال المهاجرين والمهجَّرين في تونس.

الجهات المانحة

- الاستمرار في دعم برامج تعزز الأنظمة مع الجهات الفاعلة التونسية لتحسين وصول الأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والرعاية المناسبة وإدارة الحالات وبرامج الشباب.
- دعم المشاريع التي تعمل على تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل في تونس.
- تقديم الدعم لبرامج الأطفال والشباب والأسر المهاجرين والمهجَّرين، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المساعدة في النقاط الحدودية وفي المراكز الحضرية.
- الاستمرار في دعم البحوث المعنية بالأطفال والشباب المهاجرين والمهجَّرين، ولا سيما المشاريع المتعلقة بالفجوات البحثيةالتي تم تحديدها.

الملحق أ: الوحدات التكميلية لآلية مراقبة الهجرة المختلطة (4Mi)

مقدمو الرعاية:

1. كم عدد الأطفال الذين تتكفل برعايتهم حاليا في تونس؟
2. حدد أعمار جميع أطفالك.
3. ما هو جنس طفلك (أطفالك)؟
4. هل يعاني أي من الأطفال الذين تتكفل برعايتهم من إعاقات؟
5. هل أنت مقدم الرعاية الوحيد لهؤلاء الأطفال هنا في تونس؟
6. كيف أثر السفر مع الأطفال على وجهتك المختارة أو المقصودة؟
7. كيف أثر السفر مع الأطفال على المدينة التي قررت البقاء فيها في الوقت الحالي في تونس؟
8. إلى أي مدى تتّفق مع عبارة «المدينة/الحي الذي أعيش فيه حاليًا آمن للطفل/الأطفال تحت رعايتي»؟
9. ما هي المخاطر التي تواجهها الفتيات اللاجئات والمهاجرات في تونس؟
10. ما هي المخاطر التي يواجهها الأولاد اللاجئون والمهاجرون في تونس؟
11. هل تلقى الأطفال الذين تتكفل برعايتهم أيًا من أشكال المساعدة التالية في مدينتك الحالية؟
12. إلى أي مدى توافق على عبارة «الدعم المقدم للاجئين والمهاجرين الذين يسافرون برفقة أطفال في تونس كافٍ»؟
13. هل هناك أي شيء آخر تود مشاركته حول تجربتك في السفر مع الأطفال؟

الشباب

1. هل كان عمرك أقل من 18 عامًا عندما بدأت رحلة الهجرة التي خضتها؟
2. ما هي مهنتك الحالية في تونس؟
3. كيف أثر السفر كلاجئ أو مهاجر شاب على وجهتك المختارة أو المقصودة؟
4. كيف أثر السفر أثناء صغر سنك على المكان الذي قررت البقاء فيه في تونس؟
5. إلى أي مدى تتّفق مع عبارة «المدينة / الحي الذي أعيش فيه حاليًا آمن للشباب»؟
6. ما هي التحديات التي تواجهها الشابات المهاجرات في تونس؟
7. ما هي التحديات التي يواجهها الشباب المهاجرون في تونس؟
8. إلى أي مدى توافق على عبارة «دعم المهاجرين الشباب في تونس كافٍ»؟
9. من هم الأفراد الذين تشملهم شبكة الدعم الخاصة بك؟
10. هل هناك أي شيء آخر تود مشاركته بشأن تجربتك في السفر كشاب في تونس؟

الملحق ب: قائمة الجهات الفاعلة المشاركة

تاريخ المقابلة	المنظمة
2021/03/16	جمعية أطفال القمر Enfants de la Lune
2021/03/18	دار الحقوق والهجرة Maison du Droit et des Migrations
2021/03/23	جمعية أرض اللجوء - تونس Terre d'Asile Tunisie
2021/03/25	منظمة أطباء العالم Médecins du Monde
2021/03/29	مدافعون بلا حدود Avocats sans Frontières
2021/04/21	الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل Association Tunisienne de Défense des Droits de l'Enfant
2021/04/26	المجلس التونسي للاجئين Conseil Tunisien pour les Réfugiés
2021/04/30	صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA
2021/05/03	الإدارة العامة للطفولة Direction Générale pour la Protection de l'Enfance
2021/05/05	جمعية الطلاب والمتدربين الأفارقة في تونس Association des Etudiants et des Stagiaires Africains en Tunisie

إنّ مركز الهجرة المختلطة هو شبكة عالمية تتكون من سبعة مكاتب إقليمية كبرى ووِحدة مركزية في جنيف تعمل على جمع البيانات والأبحاث وتحليل وتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة المختلطة. حيث يعد مركز الهجرة المختلطة مصدرا رائدا للمعلومات المستقلة ذات الجودة العالية والأبحاث والتحليلات والخبرة في مجال الهجرة المختلطة. فيهدف المركز إلى رفع مستوى الفهم حول الهجرة المختلطة، وذلك للتأثير بشكل إيجابي على سياسات الهجرة عالميا وإقليميا، ولإبلاغ برامج الاستجابة بأدلة تمكنهم من حماية الناس في حالة التنقل، ولتحفيز التفكير المتقدم في النقاشات العامة والمتعلق منها بسياسات الهجرة المختلطة. وإن الهدف الأسمى لمركز الهجرة المختلطة يركز على حقوق الإنسان والحماية لجميع من هم في حال تنقل.

مركز الهجرة المختلطة هو جزء من وتحت رعاية المجلس الدانماركي للاجئين (DRC). تتمركز الفرق الإقليمية والرئيسية في كل من عمّان وكوبنهاغن وداكار وجنيف ونيروبي وتونس وبوغوتا وبانكوك.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا:

mixedmigration.org ومتابعتنا على Mixed_Migration@

Mixed Migration Centre

DRC DANISH REFUGEE COUNCIL